الفصل الثاني

شخصية الفرد المنجز
في المجتمع العربي

الظروف التي تشكلت بها شخصية الفرد العربي

أولًا: الاحتلال الأجنبي.
ثانيًا: البيئة المشيدة والبيئة الطبيعية.
ثالثًا: الظروف الاقتصادية.
رابعًا: المناخ السياسي.
خامسًا: الأطر الحضارية أو المرجعية

خصائص شخصية الفرد المنجز في المجتمع العربي

أولًا: التوجهات القيمية.
ثانيًا: إشباع الحاجات.
ثالثًا: مقاومة الإغراء.
رابعًا: الحراك الاجتماعي.
خامسًا: الاهتمام بالامتياز.
سادسًا: الحرص على الوقت

لقد كثر الحديث عن الشخصية العربية في الندوات والمؤتمرات العلمية وكذلك في الدراسات العلمية التي استهدفت بِطَبِيعَةِ الحَالِ معرفة حقيقة أمرها، أو تفنيد بعض الادعاءات التي تتخذ المنهج العلمي أداة في الدراسة لتخلص في نهاية المطاف إلى وصف الشخصية العربية بخصائص سلبية، وكأن الشخصية العربية هي الشخصية الوحيدة في هذا العالم التي تتصف بهذه الخصائص.

نقول: لقد كثر الحديث عن الشخصية العربية، فقد وصفها بعض الباحثين بالإيجابية، بينما وصفها آخرون بالسلبية، وفريق ثالث يجمع بين الخصائص الإيجابية والسلبية، انطلاقًا من مقولة: إن الشخصية البشرية تنطوي في العادة على نوعين من الخصائص، الإيجابية منها والسلبية.

وهذا في الواقع هو ديدن الشخصية البشرية، فليس هناك شخصية سلبية تمامًا أو شخصية إيجابية تمامًا، بل هناك متصل يتألف من طرفين على حد تعبير الباحثين في علم النفس، تتوزع فيه خصائص الأفراد، فعلى الطرف الأول، الخصائص الإيجابية وعلى الطرف الثاني، الخصائص السلبية، وتتوزع بينها خصائص تحمل قدرًا من الطرفين الأول والثاني معًا.

وما نريد قوله هنا: إن الشخصية العربية بالرغم من الادعاءات التي قيلت فيها، تظل موضوعًا للدراسة والبحث، وفي هذا الفصل، لا ندعي أننا سنحسن الجدل الدائر حولها، أو أن خطابنا في هذا الفصل سيكون كلمة الفصل فيما تجادل عليه المتجادلون، بل إننا سنعرض الظروف التي تشكلت فيها الشخصية العربية، إذ إننا على يقين من أن الدراسات أو الكتابات التي تعرضت للشخصية العربية، لم تتناول بشيء من الدقة هذه الظروف التي أثرت بدورها على خصائصها، مما يعني أن هذه الظروف لا بد من تناولها بلغة

الخطاب النفسي؛ لأن بعض الدراسات أو الكتابات التي تناولت الشخصية العربية، كان خطابها ينحو المنحى التاريخي أو الإعلامي، إن جاز لنا التعبير مما أفضى إلى أن يكون خطاب هذه الدراسات ضعيفًا في تأثيره في المتلقي.

إن الضرورة تقتضي أن نتعرض إلى هذه الظروف التي أثرت في الشخصية العربية، ثم بعد ذلك نتابع تأثيرها في تشكيل الخصائص التي اتسمت بها، ولا سيما تلك الخصائص المتعلقة بالإنجاز.

الظروف التي تشكلت بها الشخصية العربية

إن الاتجاه النظري الذي ننطلق منه في دراسة الظروف التي تشكلت بها الشخصية العربية، هو الطابع الاجتماعي الذي اعتمده أريك فروم في دراسته للشخصية، والسبب الذي جعلنا نعتمد على الاتجاه النظري الذي انطلق منه فروم دون غيره من الاتجاهات النظرية الأخرى، هو أنه يدرس الشخصية البشرية في سياق الظروف التاريخية التي أثرت عليها[١] ومن ثَمَّ شكلتها بطريقة معينة، كما أن فروم ينطلق من فكرة مؤداها؛ أن الإنسان كائن اجتماعي[٢].

ولما كان كذلك فلقد ركز على الجانب الاجتماعي دون سواه في اتجاهه النظري، ثم أن التركيز على الجانب الاجتماعي أدى به إلى أن يتخذ من العلاقة بين الشخصية والمجتمع، وكذلك التفاعل بين المتغيرات النفسية والاجتماعية الموضوع الرئيس[٣] لاتجاهه النظري هذا.

ولقد أوضح فروم هذه العلاقة بالإشارة إلى أن المجتمع يبدأ بتشكيل أفراده على نمط سلوكي معين منذ الطفولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر؛ فإن المجتمع الإقطاعي يشكل أفراده، على أن يكونوا سلبيين[٤] منذ نعومة أظفارهم، وكذا الحال مع المجتمع النازي فهو الآخر يشكل سلوك أفراده على الطاعة[٥] من اللحظات التي يتم فيه تعلم اللغة.

وإذن فإن سلوك الأفراد يتشكل تبعًا للتوجهات السائدة في المجتمع، إذا نحن عدنا إلى الاتجاه النظري الذي ينطلق منه فروم، نجد أن اتجاهه هذا يعتمد على التبادل (بين البنية الشخصية الاجتماعية للإنسان الاعتيادي من جانب والبنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع الذي يعيش فيه من جانب آخر)[٦].

هذا يعني في حقيقة الأمر أن شخصية الفرد تتشكل استنادًا إلى تفاعله مع

الآخرين في ظروف اجتماعية- اقتصادية معينة، فإذا كانت هذه الظروف تنطوي على الاستقرار واليسر الاقتصادي، ولم تكن ثمة قيود سياسية على حرية الفرد وبإمكانه أن يعبر عن رأيه صراحة دون خوف أو مُسَاءلة من السلطات، فضلًا عن وجود دستور واضح ينظم شئون الأفراد، فإننا نتوقع أن تشيع خصائص شخصية تتسم على العموم بالصراحة، واحترام القانون، وإشاعة النظام، والإخلاص في العمل، والحديث مع الغير بإشارات واضحة، بدلًا من الإشارات الغامضة، إلى جانب الابتعاد عن لغة التلميح واستعمال لغة التصريح.

وعلى النقيض من ذلك إذا كانت الظروف المحيطة بالشخصية تتسم بالاضطراب السياسي والفوضى والعسر الاقتصادي ووجود قيود سياسية على حرية الفرد والافتقار إلى الدستور، إلى جانب تشريع قوانين تتسم بالقسر والإلزام في طاعة السلطات، فإننا نتوقع أن تشيع خصائص شخصية تتسم بالتحايل على القانون وإشاعة اللانظام وغياب الإخلاص في العمل، ولجوء الأفراد عند الحديث مع بعضهم بعضًا، إلى التلميح أو استعمال الإشارات الغامضة إيثارًا للسلامة، والصمت إزاء الأخطاء التي يرتكبها النظام الاجتماعي.

من هذا يتضح أن الشخصية هي نتاج لجملة من الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والفكرية، تلك الظروف التي تعمد إلى تشكيلها أو قولبتها على حد تعبير فروم بطريقة معينة على أن مجمل الظروف الاجتماعية – الاقتصادية المؤثرة في الشخصية، إنما يبدأ تأثيرها منذ اللحظات الأولى من الحياة؛ لأن الشخصية على حد تعبير فروم: هي نتاج شبكة العلاقات بين الأشخاص في فترة مبكرة من الحياة[٧].

نشير في هذا الصدد إلى أن الاتجاه النظري الذي ينطلق منه أريك فروم

يتفق تمام الاتفاق مع المنظور الاشتراكي في علم النفس، إذ يستند هذا المنظور في توجهاته النظرية إلى طروحات الفلسفة الماركسية وإلى آراء علماء النفس السوفيت البارزين، نذكر منهم بافلوف وفيكوتسكي ولوريا وغيرهم.

فلقد أشار ماركس -كما ورد على لسان الحمداني ١٩٧١ في معرض تبيان أثر الظروف الاجتماعية في تشكيل الشخصية أن جوهر الإنسان هو مجموعة العلاقات الاجتماعية[٨].

وإذا نحن تأملنا في هذه المقولة، نجد أن ماركس كان يقصد من هذا أن الفرد هو ابن بيئته أو هو نتاج البيئة التي عاش فيها، فهو إذن محصلة لكل الظروف أو العلاقات التي ارتبط بها، مما أدى إلى أن يتشكل سلوكه طبقًا لها، ويضرب ماركس مثالًا على ذلك، فيقول: إن الزنجي في جميع الحالات بشرته سوداء ولكنه لا يكون عبدًا، إلا في شروط اجتماعية- اقتصادية معينة[٩].

واضح أن طبيعة الأوضاع الاجتماعية- الاقتصادية هي التي تقرر مكانة الفرد في نظام العلاقات الاجتماعية، وآراء علماء النفس السوفيت تكاد لا تخرج عن هذا السياق، فلقد أوضح فيكوتسكي المنظور الاشتراكي بقوله -كما ورد على لسان الشيخ ١٩٧٥: إن سلوك الإنسان المعاصر، ليس نتاجًا للتطور البيولوجي وحده، ولا هو نتاج للنضج فقط، وإنما هو نتاج التطور التاريخي أيضًا[١٠].

إن من البين الواضح أن فيكوتسكي أراد أن يقول -كما يشير الاقتباس إلى ذلك: إن شخصية الفرد هي نتاج لتفاعل القوى الوراثية والبيئية معًا، وإن النتيجة الحاصلة عن هذا التفاعل ستفضي إلى استصدار جملة من الاستجابات، وهذا ما يمكن ملاحظته في السلوك.

إلى هنا نكون قد استكملنا الحديث عن الاتجاه النظري الذي يتم بموجبه

دراسة الظروف التي تشكلت بها الشخصية العربية؛ وبقصد الإحاطة بهذه الظروف يكفينا في هذا السياق أن نستعرض أهمها:

أولًا: الاحتلال الأجنبي.
ثانيًا: البيئة المشيدة والبيئة الطبيعية.
ثالثًا: الظروف الاقتصادية.
رابعًا: المناخ السياسي.
خامسًا: الأطر الحضارية أو المرجعية.

أولًا: الاحتلال الأجنبي

لقد تعرض المجتمع العربي إلى هيمنة عديد من القوى الاستعمارية في تاريخه الحديث، نذكر منها:

الهيمنة الفارسية والعثمانية والأوربية، فلقد عمدت هذه القوى إلى اتباع سياسة النهب والسلب للخيرات الطبيعية، إلى جانب التحكم بشئون البلاد وعدم إتاحة الفرصة للنهوض والتطور، وقمع الأصوات المعارضة التي تطالب بالاستقلال، وإشاعة الفتن بين الفئات الاجتماعية، والتشكيك بقدرات أهل البلاد على الإدارة والحكم، ونشر العداء بين الطوائف الدينية وتعميق الخلافات بينها، وتقريب بعض الفئات الاجتماعية والإغداق عليها بالمال والنفوذ؛ وذلك لضمان ولائها والمحافظة على ما استقر من أوضاع.

ولقد ترتب على اتباع هذه السياسة جملة من الآثار النفسية والاجتماعية، لعل من أبرزها:

١- أن الفرد أخذ يحتمي بطائفته الدينية أو قبيلته أو عشيرته، حينما يتعرض إلى مساءلة السلطات الاستعمارية، وكانت عاقبة ذلك أن الفرد أخذ يتمركز حول جماعته المرجعية، ثم إن هذه الجماعة أخذت هي الأخرى تنصره أو

تؤيده في الأمور التي يعزم عليها، مما أدى إلى إضعاف الولاء الوطني، أو أن الوطن أصبح من الأمور المنسية وغدت العشيرة أو القبيلة أو الطائفة هي الوطن كله، والدليل على ذلك أنه في حال تعارض مصلحة الوطن مع مصلحة الجماعة المرجعية، فعادة ما يفضل الفرد مصلحة جماعته المرجعية على مصلحة الوطن.

وهذا ما نشهده حقيقة في الانتخابات البرلمانية العربية عمومًا، فالفرد الذي يأتي إلى صندوق الاقتراع، يبدأ بالسؤال عن مرجعية المرشح، فإذا كان المرشح من جماعته المرجعية أو من جماعات مرجعية تَمُتُّ بصلة لجماعته، أدلى بصوته لصالحه دون أن يسأل عن كفاءته أو عن برنامجه الانتخابي، وإن لم يكن من جماعته المرجعية أو ليس من الجماعات التي تَمُتُّ بصلة لجماعته، عزف عن الإدلاء بصوته ونقل ولائه الانتخابي، إن صح التعبير إلى مرشح آخر.

وجوهر القول: إن السياسات الاستعمارية أشاعت طيلة وجودها في المجتمع العربي، أسلوب تفضيل الجماعة المرجعية على الوطن.

٢- إشاعة حالة من الإعجاب والانبهار بما يصنعه الغازي من فنون وآداب وقوانين وأداء عسكري ومدني، ولا سيما القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية على وجه التحديد، فلقد تمكنت هذه القوى بإمكاناتها المادية الكبيرة، أن تشيع حالة من الإعجاب بما تصنعه حضارتها بين صفوف الأفراد.

٣- إن هذه القوى أشاعت بين صفوف الأفراد حالة من العجز Learnedlessness وإذا نحن تحرينا عن أسباب هذا العجز، وجدنا أن الإمكانات المادية الكبيرة التي حملتها معها هذه القوى، قد أدت إلى الشعور بالعجز لدى الأفراد عن الإتيان بمثلها.

ومن الطبيعي والحال هذه أن تستشري المعتقدات القدرية أو اللاعقلانية؛ بقصد البحث عن الأمان أو الطمأنينة، وحقيقة الأمر أن القدرية تعد هنا محاولة للسيطرة على المصير من خلال القول: إن هذه هي طبيعة الأمور، والطمأنينة إلى أن القدر إن قسا مرة فلا بد أن يأتي بعد ذلك الفرج[١١].

وهذا تسويغ بِطَبِيعَةِ الْحَالِ لحالة العجز التي وجد الأفراد أنفسهم إزاءها فعندما لا يهتدي الفرد إلى الحلول المناسبة للمشكلات التي يعانيها، فإنه لا يجد غضاضة من الالتجاء إلى القدر الذي يبعث فيه إحساسًا بالاطمئنان (بأن هناك جهة ستتولى حل الأزمة وتخليصه منها)[١٢].

وعلى ذلك فإن الاتكال على القدر في التخلص من المشكلات أو الأزمات الحياتية، صارت واحدة من الخصائص التي يوصف بها الفرد في المجتمع العربي.

٤- يشيع الشك والريبة من الآخر بين أفراد المجتمع العربي عمومًا، وعند تتبع خلفياتها الاجتماعية، يتبين أنها نشأت أثر قهر الظروف الاجتماعية والسياسية التي مروا بها، ولا سيما عهد الاحتلال الاستعماري.
وكانت عاقبة ذلك أنها كونت لديهم خبرات مؤلمة، وبمرور الوقت أخذت تؤثر في أحكامهم وأفعالهم الصادرة عنهم، مما أشاع في لغة الحديث الدائر بين شخصين لا يعرف أحدهما الآخر، التلميح دون التصريح والإشارة الغامضة على الإشارة الواضحة، إيثارًا للسلامة؛ وذلك هو شأن الشخصية العربية.

٥- ما يزال الإنسان العربي تشيع في أحاديثه أقوال دارجة تفيد معنى سلبية الناس وسوء نيتهم وأفعالهم السيئة وعدم التزامهم الديني، ويعزون ذلك كله إلى الفساد الخلقي، واللافت للانتباه أن مثل هذه الأحاديث تكثر عندما يتعرض المجتمع إلى نكبة أو أزمة أو طارئ، فيعللون سبب وقوعها أو حتى مجيء الاستعمار إلى الأقوال التي درجوا عليها.

٦- أن اشتداد الهيمنة الاستعمارية، أدى في واقع الأمر إلى تكوين وضعية اجتماعية مغتربة، أي عدم إحساس الفرد بالانتماء إلى مجتمعه أو إلى جماعته؛ وذلك لإحساسه بالضآلة إزاء وجود المحتل الأجنبي.

٧- لقد ترتب على وجود المحتل الأجنبي، إشاعة بعض مظاهر التحلل الاجتماعي، نذكر منها: ارتفاع معدلات الجريمة والبغاء وسرقة الممتلكات العامة وحالات التزوير والرشوة، إذ أخذت هذه المظاهر بالانتشار مع مَقْدَم الأجنبي، وذلك يعود إلى تدهور الأحوال، وقلة فرص العمل، إلى جانب نهب الموارد لتغطية تكاليف حملاته العسكرية.

٨- تطلع الأفراد إلى الجاه أو الثروة؛ وذلك من خلال الإكثار من الثروة أو التماس الجاه؛ خشية من الأيام المقبلة التي ربما تكون أشد بؤسًا أو فقرًا، ولذا فإن قيمة الفرد، هنا تنحصر بمقدار ما يمتلكه من ثروة وما يتمتع به من جاه.

أما مؤهلاته العلمية، فسوف لا يؤخذ بها، لكونها لا تمنحه قوة أو نفوذًا Prestige يذكر في المجتمع ، وعلى ذلك فإن الأفراد الذين يتمتعون بمستوى من الإنجاز، سيظلون يعيشون في الواقع حياة مهمشة؛ بسبب أن القيم التي تؤكد الإنجاز لم تعد فاعلة في المجتمع الذي يعاني نير الاحتلال، مما يعني أن هؤلاء سيتوارون عن مسرح الحياة الاجتماعية أو الانسحاب من المجتمع، وربما يتطور ذلك إلى الإحساس بالاغتراب عنه.

٩- إشاعة لإحساس بالقهر إثر استشراء استبداد المحتل الأجنبي، وعدم تقدير واحترام إنسانية الفرد، وفرض أساليبه الحياتية بالقسر والإكراه، ومنع الأصوات المعارضة له. وكانت عاقبة ذلك تنمية التذمر والاستياء والشكوى من الدنيا وسوء الحال.

ثانيًا: البيئة المشيدة والبيئة الطبيعية

لقد وجد أن سلوك الفرد يتشكل طبقًا للبيئة التي يعيش بين ظهرانيها، فالبيئة سواء كانت مشيدة أو طبيعية تشكل السلوك استنادًا إلى المنبهات التي تنطوي عليها، انطلاقًا من المقولة القائلة: إن ثمة علاقة متبادلة بين السلوك والبيئة، وهذا يعني حقيقة أن الفرد تارة يؤثر في البيئة وذلك من خلال تعديلها وتكييفها طبقًا لمقتضياته، وتارة أخرى تؤثر البيئة في سلوكه؛ وذلك بتكييف نفسه لمقتضياتها وظروفها.

وإذا نحن تفحصنا المجتمع العربي والبيئة السائدة فيه نجده مجتمعًا تستقطبه ثلاث تجمعات، لعل من أهمها البداوة، والريف، والمدينة، وإلى جانب تجمع المهاجرين في المدينة سواء وفدوا من الريف أو من التجمع البدوي، وبِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن هذه التجمعات السكانية هي بيئات مختلفة من حيث مستوى التحضر فيها، إذ تتمتع بأساليب حياة مختلفة، وأعراف وتقاليد اجتماعية تجعل من الصعوبة بمكان التوفيق بينها.

وما يهمنا هنا هو معرفة الأثر السلوكي الذي يمكن أن تحدثه كل من هذه البيئات في ساكنيها، وبهدف متابعة التشكيل السلوكي لهذه البيئات، نجد من المناسب تصنيفها على النحو الآتي:

١- البيئة البدوية وأثرها في تشكيل السلوك.
٢- البيئة الريفية وأثرها في تشكيل السلوك.
٣- البيئة المدينية وأثرها في تشكيل السلوك.
٤- الهجرة المكانية داخل الوطن وأثرها في تشكيل السلوك.

١- البيئة البدوية وأثرها في تشكيل السلوك

تعد الصحراء الموطن الحقيقي للبدو إذ تشكل مساحة واسعة من البلاد

العربية، بيد أن سكان هذه البيئة لا يزيد عن (٥٪) من إجمالي السكان[١٣] في عموم البلاد العربية.

لقد نُعت البدوي بكثير من النعوت السلبية، ومنها على سبيل المثال: التخلف، وعدم قدرته على مجاراة الحضارة، وأنه غاز وسالب وناهب وقذر لا يهتم بقواعد النظافة، وكثير من هذا القبيل، ولكن عند العودة إلى البيئة التي يعيش بين ظهرانيها، نجدها السبب في تكوين هذه النعوت؛ ذلك أن الصحراء التي يعيش فيها واسعة، مترامية الأطراف، تمتلئ بالرمال، فضلًا عن كونها تتصف بمناخ حار لا يطاق وقت النهار ولا سيما أيام الصيف.

كما أن البيئة الصحراوية تعاني من قلة الماء وندرة الزراعة، إلى جانب كونها بيئة موحشة؛ بسبب قلة عدد سكانها، إذ تتناثر في أرضها الواسعة بيوت الشعر هنا وهناك، وتخلو من المنبهات الجاذبة، كتلك التي نجدها في المدينة، ومن يضل سبيله في هذه الصحراء الواسعة المترامية الأطراف ربما يتعرض إلى الهلاك والموت.

نقول: إنه بسبب الطبيعة القاسية لهذه البيئة ومحاولة الفرد هناك إيجاد بعض السبل لاتقاء خطرها، نشأت العصبية القبلية التي تستند بالدرجة الأساس إلى العلاقات القرابية[١٤] لمواجهة غزوات القبائل أو للمحافظة على الوجود إزاء قسوة البيئة؛ وبسبب نشأة البدوي في هذه البيئة القاسية منذ طفولته، غدا قادرًا على تحمل الصعوبات البيئية التي تنطوي على المخاطر، فضلًا عن احتمال المشاق والصبر على المكاره، كما أن التنقل من مكان إلى آخر داخل الصحراء بحثًا عن الزرع والماء، جعله ضعيف الارتباط بالأرض.

على النقيض مما نجده لدى القروي، فبسبب استقرار القروي في مكن ثابت داخل القرية، وتحصيل رزقه من الأرض التي يزرعها تمكن من تكوين

علاقة ألفة مع أرضه، ومن ثَمَّ غدا محبًّا لها، أما البدوي فليس لديه مثل هذه الصفة؛ بسبب كونه لا يمارس الفلاحة التي يعتاش منها، ولقد عوض الفلاحة بالتنقل في طول الصحراء وعرضها بحثًا عن الماء والزرع.

إذا نحن عدنا إلى الأسباب التي جعلته عازفًا عن الفلاحة، نجد أن قلة الماء وأرض الصحراء القاحلة التي لا تساعد على استنبات الزرع، هي التي جعلته عازفًا عن الفلاحة، وهو الأمر الذي جعله معتمدًا على ما تجود به أرض الصحراء من النبات الطبيعي.

وجوهر القول: إن البيئة الصحراوية شكلت سلوك الأفراد، طبقًا للظروف السائدة فيها.

٢- البيئة الريفية وأثرها في تشكيل السلوك

تشكل البيئة الريفية في بعض الأقطار العربية مساحة كبيرة، فهي تشغل نسبة (٨٩٪) من المساحة الكلية في عُمان، و (٧٨٪) في السودان، و (٧١٪) في اليمن، كما أنها تشغل نسبة (٦٤٪) من مساحة الصومال، وتشغل (٥٣٪) من مساحة مصر، و (٥٢٪) من مساحة المغرب، وتشغل نسبة (٥٠٪) في سوريا و(٤٨٪) من مساحة الجزائر، بينما تشغل نسبة (٤٦٪) من مساحة تونس[١٥].

وبقية الأقطار العربية الأخرى تقل فيها مساحة البيئة الريفية عن النسب المذكورة في أعلاه، وهذا يعني حقيقة أن البيئة الريفية لم تزل بعد لها الأثر الفاعل في تشكيل السلوك.

إذا نحن عدنا إلى البيئة الريفية، وبحثنا في الأساليب التي يتم من خلالها تشكيل السلوك وجدناها عديدة، ولعل من المفيد الإشارة إليها بإيجاز على النحو الآتي:

أ- إن الفرد الريفي شديد الارتباط بالأرض التي ترعرع فيها، فليس من

السهولة بمكان تركها أو الانتقال إلى مكان آخر؛ وهذا يعود إلى أن الفرد الريفي كوَّن من خلال الأرض علاقات تتسم بالألفة، فضلًا عن العلاقات الاجتماعية، لذا فهو شديد الحب بأرضه، مخلصًا لها، إذ يصعب عليه مبارحتها، وحتى في حال هجرها إلى مكان آخر، وهذا ما يحدث في الهجرة إلى المدينة، يظل على اتصال وثيق بها، وبالأفراد الذين يعيشون فيها.

والدليل على ذلك أنه بين الآونة والأخرى يأتي إلى قريته ويمضي مدة من الزمن، متفقدًا أحوال معارفه وأقاربه، سائلًا عن أحوال الأرض والمحصول الزراعي وأساليب الزراعة والوقاية، والحقيقة إن دل ذلك على شيء، إنما يدل أن الريفي شديد الارتباط بالأرض التي ترعرع فيها، حتى في حال الهجرة إلى المدينة، إذ يظل يحمل أنساقًا قيمية لها صلة بالأرض.

ب-تشيع في البيئة الريفية أنساق قيمية تؤكد مراعاة التراتب الاجتماعي، وهذا معناه أن ثمة سلطة عرفية -إن صح التعبير- تبدأ متدرجة من كبار السن من الأجداد والآباء وانتهاءً بالشباب الكبار، فهؤلاء لا تكون كلمتهم الفصل سواء في الجدل الدائر أو في الخلافات والمنازعات، والتراتب الاجتماعي في الريف لا يتأثر بالعمر فحسب ، بل وجد أنه يتأثر بالجنس أيضًا.

فللذكر حقوق وامتيازات إضافية تمنحها له الثقافة الريفية، إذ بإمكانه أن يصادر حرية الأنثى بسهولة ويسر، وإن كان صغيرًا لم يبلغ الحلم؛ والسبب يعود في حقيقة الأمر إلى أن الثقافة تنظر إلى الأنثى نظرة دونية، تلك النظرة التي تنطوي على كون الأنثى كائن ضعيف، وأنها بحاجة إلى الحماية والمساعدة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتدبر أمورها بنفسها، ثم إنها ناقصة عقل ودين، فضلًا عن كونها فتنة، وأنها مجرد وعاء لإنجاب الأطفال.

إن إشاعة مثل هذه الأفكار في بيئة محدودة الاتصال، يعمد بِطَبِيعَةِ الْحَالِ إلى تلقين الأطفال والناشئة بمضمونها، ومن ثَمَّ نمذجتها فيما بعد.

جـ- إن البيئة الريفية تعمد في حقيقة الأمر إلى جعل الفرد متمركزًا حول الجماعة التي ينتمي إليها، ومعنى ذلك أن الفرد يطيع جماعته سواء كانت ظالمة أو مظلومة دون أن يتبصر بحقيقة الأمور؛ ذلك أنه نشأ على طاعة الجماعة ويدرك حقيقة المنافع المترتبة على طاعته لها، وفي حال مخالفتها فإنه ينبذ اجتماعيًّا، ومن ثَمَّ عدم الاعتراف به. وأشد ما يتعرض إليه الريفي هو نبذه من جماعته؛ وذلك اعتراف صريح بعدم أهليته للجماعة التي ينتمي إليها.

د- بما أن البيئة الريفية، هي زراعية في المقام الأول، ولما كانت كذلك فإن العمل فيها ينطوي على مشقة، وهذا يقتضي بدوره مجهودًا بدنيًّا كبيرًا لتحمل أعباء العمل الزراعي، وبقصد تهيئة الأفراد لهذه الأعباء، فإن الأسرة تعمد إلى تدريب أفرادها ولا سيما الذكور منهم، على تحمل شظف العيش والخشونة والجمود على المكاره؛ بهدف مواجهة الأخطار البيئية من جهة، والاهتمام بالأرض الزراعية من جهة أخرى.

هـ- يلاحظ على الفرد أنه لا يكترث بالزمن؛ ليس لأنه مهمل أو لا يحب استخدام الزمن، بل إن البيئة الريفية؛ بسبب محدوديتها لا تولي أهمية تذكر للزمن، وإذا نحن تابعنا عمل ينطوي على النهوض صباحًا، وتناول وجبة الإفطار، ثم الذهاب بعد ذلك إلى الحقل لمتابعة عمله، وعند انتصاف النهار يعود إلى منزله القريب من حقله لتناول وجبة الغداء، ثم يستريح قليلًا. بعدها يستأنف عمله في الحقل إن اقتضى الأمر ذلك.

وفي المساء يجلس في منزله أو يخرج إلى زيارة أحد أقاربه أو معارفه في القرية، إذ يجلس معه؛ بقصد التسلية والترفيه، أو التردد على مكان يعود لأحد وجهاء القرية؛ بهدف قضاء ساعات من السمر، أو الحديث في شئون الفلاحة

والأرض، أو لحل بعض الخلافات، أو تعبئة أفراد الجماعة للتصدي إلى جماعة أخرى.

من ذلك يتضح أن النشاطات القروية سواء كانت إنتاجية أو اجتماعية تخلو من استخدام الزمن، ولما كانت هذه النشاطات تخلو من استخدام الزمن، يغدو أمرًا طبيعيًا، أن يضعف الإحساس بالزمن لدى الريفي عمومًا.

٣- البيئة المدينية وأثرها في تشكيل السلوك

لقد عرفت المدينة منذ زمن أنها المكان الذي تنتشر فيه (التجارة والصناعة والحكم والثقافة والترفيه)[١٦]؛ ولأنها كذلك فقد أخذت تستقبل الناس من كل مكان يفدون منه؛ بهدف المنفعة أو لأغراض التسلية والترفيه، مما أدى إلى تفاعل الأفراد الساكنين فيها مع هؤلاء الوافدين، فاكتسبوا منهم بعض الأنماط السلوكية، التي ساعدتهم بدورها على تسهيل أعمالهم ونشاطاتهم اليومية، بالرغم من أنها وافدة أو طارئة على التنظيم الاجتماعي. ولكنهم تقبلوها انطلاقًا من النفعية المتحققة فيها، وعلى ذلك فإن هذه الأنماط من السلوك، غدت ضرورة لفهم صيغة التفاعل مع الآخر.

وفي المحصلة النهائية توسيع دائرة المنافع المتحققة جراء ذلك، وتبعًا لمذهب النفعية أخذت العلاقات الحادثة بين الأفراد في المدينة والوافدين إليها تنحو منحى نفعيًا، ثم بعد ذلك شاعت النفعية بين أفراد المدينة فيما بينهم، عندما أخذت -المدينة- تستقبل أعدادًا من المهاجرين إليها سواء من القرى أو من مدن أخرى إلى جانب زيادة عدد سكانها.

ولقد تأثرت جراء ذلك أساليب الحياة؛ إذ أخذت تزداد تعقيدًا، كما عز على الأفراد معرفة بعضهم من بعض، داخل المدينة؛ بسبب انشغالهم بنشاطاتها وأعمالها. كذلك تأثرت العلاقات الاجتماعية بين الأفراد جراء العيش في

المدينة، إذ ضعفت العلاقة الحادثة بين الفرد ومعارفه وأقاربه؛ بسبب أن الضغوط التي تنطوي عليها المدينة، أخذت تستحوذ على القسم الأكبر من وقت الفرد، مما أدى إلى صعوبة التوفيق بين التزاماته الاجتماعية تجاه معارفه وأقاربه والتزاماته الرسمية، وفي بعض الأحيان يلاحظ انقطاع صلته بالجماعة المرجعية.

ومما زاد من ضعف العلاقات الاجتماعية هذه، أن المدينة أخذت تنتظم بطريقة تراتبية، ونعني بالتراتبية هنا أن المدينة صممت على أساس تراتبي، ومعنى ذلك أن الأفراد داخل المدينة أخذوا يسكنون في أحياء تبعًا للمستوى الاجتماعي- الاقتصادي الذي ينتمون إليه.

فالأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي- الاقتصادي المتدني اتجهوا نحو أحياء بسيطة الكلفة، أو ما سمي بأحياء الفقراء slums بينما اتجه الأفراد من ذوي المستوى الاجتماعي- الاقتصادي الراقي إلى السكن في أحياء راقية المستوى أو ما سمي بأحياء الأغنياء، وبذلك انقسمت المدينة إلى أحياء سكنية طبقًا للمستوى الاجتماعي-الاقتصادي لساكنيها، ولقد ترتب على ذلك أن الفرد بدأ يشكل سلوكه بما يتناسب والمستوى الاجتماعي- الاقتصادي الذي ينتمي إليه داخل المدينة.

كما أخذت المدينة تنتظم بطريقة مؤسسية، بمعنى أن المؤسسات هي التي تتولى عملية تنظيم العلاقات بين الأفراد، وفقًا لقواعد ونظم معينة. وعلى ذلك فإن اتساع المدينة وزيادة عدد سكانها، زاد من تعقيد الحياة الاجتماعية فيها، ولقد ترتب على هذا التعقيد إشاعة أنماط سلوكية سلبية، والمدينة العربية لا تخرج في واقع الأمر عن هذا السياق.

إذ إن اتساع بعض المدن العربية وزيادة عدد سكانها، مع الأخذ بأساليب

التحضر، غدا بعض الأفراد فيها أكثر ريبة بالآخرين، واشتركوا مع غيرهم من ساكني المدن الكبرى في العالم بظاهرة نفسية، ألا وهي عدم الاكتراث بآلام الآخرين بالرغم من أنهم بحاجة إلى مساعدتهم ونجدتهم.

إذ نحن بحثنا عن أسباب ضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية في المدن العربية الكبرى، وجدنا أن هذه الأسباب ترجع إلى الجماعات التي تسكن هذه المدن، وإذا نحن بحثنا في خلفياتها الثقافية، وجدنا أنها جماعات غير متجانسة؛ إذ تشير الدراسات أن الجماعات غير المتجانسة يغدو إحساسها بالمسئولية الاجتماعية ضعيفًا[١٧]، انطلاقًا من أن الأفراد يساعد بعضهم بعضًا، عندما يكونون من جماعة واحدة، ويحدث العكس عندما يكونون من جماعات مختلفة.

ولو ألقينا نظرة على البنية التكوينية للمدينة العربية، سنجدها بنية فُسَيْفِسَائية ومعنى ذلك أن سكانها ينتمون إلى مستويات اجتماعية- اقتصادية متباينة، وإلى طوائف وأقليات مختلفة، وربما يفضي ذلك انسحاب كل جماعة عن مسرح الحياة الاجتماعية، واتخاذ العزلة الاجتماعية أسلوبًا للمحافظة على وحدتها وتماسكها.

كذلك فإن الإحساس بالمجهولية[١٨] قد يدفع الفرد إلى المخالفة، وعدم الالتزام بما أقر داخل التنظيم الاجتماعي؛ وذلك لأن الأعداد الكبيرة داخل المدينة ستؤدي إلى صعوبة معرفته أو كشف هويته من الآخرين وهو يرتكب المخالفات، ومن ثَمَّ سيضيع وسط الحشد الهائل، وهو الأمر الذي يجعل الفرد مطمئنًا عند ارتكابه المخالفة تلو الأخرى، بينما لا يحدث مثل هذا الأمر في المدن الصغيرة أو في القصبات؛ وذلك لأن الفرد يكون معروفًا من الآخرين، إذ يصبح من السهل عليهم معرفته، ورصده أثناء المخالفة.

والازدحام يعد أحد العوامل التي تسهم في ضعف الإحساس بالمسئولية

الاجتماعية داخل المدينة العربية؛ وذلك لكونه يساعد على تشتت الانتباه، وزيادة الضوضاء وحركة المرور، فضلًا عن أنه يسهم في انتهاك المسافة الشخصية، فلا غرابة بعد ذلك أن نجد الأفراد لا يستجيبون لحالات الاستغاثة أو طلب المساعدة، ناهيك عن أن بعضهم أخذ يدعي أنه واقع في محنة أو في أزمة طارئة لكي يتحايل على أولئك الذين يسعفونه، مما كوَّن لدى الساكنين في المدن العربية الكبرى خبرة مؤلمة جعلتهم يعزفون عن تقديم أية مساعدة.

في حين نجد العكس تمامًا لدى ساكني المدن العربية الصغيرة، فهؤلاء يعرف بعضهم بعضًا، وربما تكون العلاقات السائدة بينهم هي علاقات قربى أو جيرة حسنة؛ لذلك لا يشعر الفرد في هذه المدن بالمجهولية كما يشعر بها في المدن الكبرى، بل يشعر بالألفة؛ بسبب محدودية البيئة التي يعيش فيها، فضلًا عن قلة التعقيدات الحضرية فيها مع غياب التراتبية، وبموجب ذلك غدت حالة الالتزام بالمعايير الاجتماعية حالة مألوفة لدى الجميع.

٤- الهجرة المكانية داخل الوطن وأثرها في تشكيل السلوك

لقد نشأت على أطراف المدن العربية أحياء سكنية أشبه بالخربة، أو هي عبارة عن كتل خرائبية من الأكواخ أو الصفيح، وبِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن هذه الأحياء الخرائبية إن جاز لنا التعبير أن نطلق عليها هذه التسمية، إنما أنشأت بفعل الهجرة إليها من الأرياف بحثًا عن تسهيلات حياتية أفضل، أو بسبب قلة فرص العمل أو أثر الهجرة إليها من المدن التي تعرضت إلى آثار الدمار في الحرب كما حصل في بعض المدن المصرية والعراقية واللبنانية والسودانية، وهي عادة هجرة داخل القطر الواحد، وعلى العموم أن هذه الهجرة يمكن أن تصنف إلى نوعين:

أ- الهجرة من الريف إلى المدينة.

ب-الهجرة الاضطرارية إثر الحرب.

وبهدف معرفة أثر هذين النوعين من الهجرة في تشكيل السلوك، آثرنا أن نتناولها كلًّا على حدة.

أ- الهجرة من الريف إلى المدينة

إن الإهمال الذي عانى منه الريف العربي عمومًا، وغياب بعض التسهيلات الحياتية، إلى جانب تدهور الأحوال المعيشية، كل ذلك دفع ببعض القرويين إلى هجرة الريف، والتوجه نحو المدينة، بحثًا عن تسهيلات معينة، وفي الوقت نفسه تحقيق بعض الطموحات الشخصية التي راودت هؤلاء في وقت مضى.

لا بد من الإشارة في هذا السياق إلى أن المهاجرين من الأرياف كانت لديهم توجهات مكانية معروفة، إذ وجد أن هؤلاء المهاجرين يتوجهون -في العادة- إلى مكان ما في المدينة العربية، ذلك المكان الذي يسكن فيه بعض الأقارب أو المعارف، وهؤلاء كانوا في وقت مضى يسكنون في قريتهم، وقد سبقوهم في الهجرة، وعندما وجدوا أن الوضعية الاقتصادية أخذت بالتدهور، اتخذوا قرار الهجرة، بعد أن شاروا هؤلاء الأقارب أو المعارف؛ بهدف تسهيل الإقامة، والحصول على المسكن.

وبالفعل فإن المهاجرين من الأرياف لم يجدوا صعوبة في الحصول على المسكن، أو صعوبات في انتقاء الحي السكني؛ بسبب أن الأحياء السكنية المهاجَر إليها مفتوحة -إن صح التعبير، أي بالإمكان أن تستوعب أعدادًا منهم، طالما أنها على أطراف المدينة، وحتى الأحياء السكنية داخل المدينة، ولا سيما الشعبية منها، أخذت تستوعب هؤلاء؛ وذلك من خلال الإقامة مع أسرة أخرى، أو إجراء تحويرات في المنزل، لكي يستوعب أسرتين، أو اللجوء إلى إضافة ملحق صغير داخل المنزل؛ بهدف تسهيل الإقامة الوقتية، وما يهمنا هنا أن المهاجرين من الأرياف ما إن حلوا في المدينة، وتفاعلوا مع أفرادها، حتى

تعرضوا لعديد من المشكلات النفسية، نذكر منها:

١- لقد كانت إحدى المشكلات النفسية التي أخذ يعاني منها المهاجر الريفي، هي صعوبة التوافق adjustment مع الحياة الحضرية[١٩]، تلك الحياة التي تنطوي على تعقيدات التعامل الرسمي وبيروقراطية المؤسسات، وصعوبات في إيجاد العمل المناسب؛ وذلك يرجع أساسًا إلى أنه يفتقر إلى المهارات الاجتماعية التي تمكنه من التعامل مع طبيعة الحياة الحضرية، إلى جانب صعوبة التوافق مع الكتل المادية التي تنطوي عليها، إذ تشعره تلك الكتل بالاختناق؛ وهذا يعود إلى أن بيئته الريفية عبارة عن مساحات واسعة لا تحدها حدود، ولا توجد فيها قيود أو عوائق، فضلًا عن أن هذا المساحات يعقد فيها جلسات السمر في المساء يتجاذب مع غيره أطراف الحديث.

أما في البيئة الجديدة، فإن الأمر جد مختلف إذ شعر أن الجدران والكتل المادية تطبق عليه، وتحد من حريته في التنقل، ثم إن الأفراد الذين يشاركونه الحي السكني يجدهم في شغل شاغل عنه، بمعنى أن المدينة قد صرفت انتباههم إلى أمور أخرى، غير الاهتمام بالضيف الجديد، وبذلك يظل يعاني من مشكلة التوافق فترة زمنية قد تطول أو تقصر؛ وذلك اعتمادًا على طبيعة الإسناد الاجتماعي الذي يقدم إليه من المحيطين به، إذ كلما كان الإسناد الاجتماعي كافيًا، خففوا عن صعوبة التوافق، وكلما كان الإسناد الاجتماعي قليلًا، زادت معاناته النفسية.

٢- إن العيش في المدينة يقتضي بين ما يقتضي، أن يتبنى النسق القيمي المرتبط بها، والتخلي عن بعض الأنساق القيمية التي كان يحملها أيام إقامته في الريف، وهذا يعني أن الريفي ينبغي عليه أن يتخلى عن النسق القيمي الذي ينطوي على الثأر، والجيرة، والأخوة، والتكاتف، والمغالاة، والنظرة اللاواقعية للأمور.

إذ إن مثل هذه القيم قد ضعفت في المدينة، وحل محلها قيم تدعو إلى الكفاح من أجل النجاح الشخصي والإنجاز والرفاهية والنفوذ والجاه، وعلى ذلك فإن معاناة الفرد الريفي تبدأ عندما يجد نفسه غير قادر على التوافق مع النسق القيمي المرتبط بالمدينة؛ ذلك النسق الذي يصفه الريفي بالفساد، والخروج عن القواعد الخلقية العامة.

بيد أن الحياة في المدينة وضرورات الاندماج قد ترغمه على تبني بعض الأنساق القيمية التي تيسر له العيش مع الآخرين.

٣- إن الفرد الريفي قد شعر بعسر الحياة نتيجة العيش في المدينة؛ ذلك أنه وجد أن كل شيء في المدينة مقابل ثمن، في حين أن مثل هذه الحالة لم يألفها في السابق في بيئته الريفية، إذ إن الأمور اليومية كانت تسير هناك على وتيرة واحدة، فهو يخرج من حقله الزراعي بعض ما يجود به من المواد الغذائية ليعتاش عليها في اليوم الواحد، ثم يبيع بعضها أو يبادلها بمواد أخرى مع آخرين، وهكذا الأمر.

إذ لم يجد أية صعوبة تعترض سبيله في العيش، ولكنه أخذ يشعر ببعض الصعوبات على مستوى تدبير المادة الغذائية، ودفع أجور للخدمات، وتهيئة مصروفات يومية للصغار. وإزاء ذلك شعر بالحرج ومن ثَمَّ عدم الرضا عن الحياة المدينية، مما أشعره بالخيبة والإحباط.

ب- الهجرة الاضطرارية إثر الحرب

إن هذا النوع من الهجرة كما هو معلوم اضطراري، إذ نشأ إثر الحرب التي تعرضت لها بعض المدن العربية في فلسطين ومصر والعراق والسودان ولبنان، ولقد هاجرت جموع غفيرة من الأفراد إلى مدن أخرى أكثر أمانًا داخل القطر الواحد، وربما إلى أقطار أخرى مجاورة كما حصل للفلسطينيين، وقد ترتب على

هذه الهجرة بعض الآثار النفسية، وفي هذا الصدد نشير إلى أهمها:

١- بما أن الهجرة الاضطرارية الناجمة عن الحرب هي نوع من الكارثة، فقد يترتب عليها إشاعة حالة من التفكك في سلوك الأفراد وغالبًا ما يستغرق هذا التفكك مدة قصيرة[٢٠] بعدها يستعيد الأفراد حالة الهدوء، وسيادة التنظيم، والتفكير بالمصير، ومحاولة ابتكار البدائل المطلوبة للعودة إلى الحالة السابقة.

وربما لا تحدث مثل هذه الحالة، أي: حالة التفكير بالمصير؛ بهدف استعادة الحالة التي سبقت وقوع الكارثة، وهذا يعتمد بالدرجة الأساس، على مصادر الإسناد الاجتماعي أولًا، وعلى التسهيلات الحياتية المقدمة ثانيًا؛ إذ إن وجود الإسناد الاجتماعي والتسهيلات الحياتية، سيؤدي على خفض المدة الزمنية التي يستغرقها التفكك السلوكي.

والحقيقة أن بعض الأفراد في المدن التي تعرضت إلى الحرب، قد تمكنوا من استعادة حالة التنظيم في السلوك، بعد أن تلقوا مزيدًا من الإسناد الاجتماعي الذي قدم إليهم من الأقارب أو المعارف أو الأصدقاء، بينما ظل آخرون يعانون من التفكك فترة أطول؛ وذلك لعدم تلقيهم مثل هذا النوع من الإسناد.

٢- إن الهجرة الاضطرارية من المكان الذي ترعرع فيه الأفراد، قد تتسبب عن فقدانهم للاتزان الانفعالي، نشير في هذا السياق إلى أن مجلة التايم، كما ورد على لسان إبراهيم ١٩٨٧، سجلت بعض الانطباعات الصحفية عن المقاتلين الفلسطينيين الذين تم إجلاؤهم عن لبنان إثر الاجتياح الإسرائيلي لمدينة بيروت عام ١٩٨٢؛ ذلك الاجتياح الذي تسبب عن وقوع مذابح بين صفوف المدنيين، تشير مجلة التايم في هذا الصدد، أنه بعد توطين هؤلاء المقاتلين في

إحدى البلاد العربية، لوحظت عليهم مظاهر سلوكية من قبيل: الإحباط والغضب المكتوم والملل، ولقد وصل الغضب لدى بعض الأفراد إلى إشعال النيران في المخيمات، تلك المخيمات التي ستكون مصدر حماية لهم من البرد القارص عندما يقبل الشتاء [٢١].

وهذا يشير بِطَبِيعَةِ الحَالِ إلى حالة الاحتجاج على الظروف التي أدت بهم إلى فقدان مصادر قوتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، لذا غدا كل منهم غير مكترث بمصادر الأمان، بعد أن اقتلع قسرًا -إن صح التعبير- من مكانه الذي كوَّن معه علاقات من الألفة.

٣- لوحظ على النساء والأطفال الذين يعيشون في مخيمات وسط العراء، أنهم يعيشون حياة أقرب إلى الحيوانات كما تصف مجلة التايم، ولوحظ أيضًا لدى هؤلاء التحسس المفرط تجاه الأصوات الصادرة، وكأنها تذكرهم بالجرارات الإسرائيلية[٢٢].

فلقد فقدت الحياة معناها في هذا المجتمع المهجر، إذ لم تعد الحياة ذات قيمة أو أهمية، ومما يجعلها أنها غير ذات أهمية بالنسبة لهم، انتشار المقابر التي تعلوها أعلام سوداء بالقرب من مخيماتهم، وتناثر الزهور الذابلة، وقطع الملابس، وبروز بعض الأحذية على جثث مدفونة تحت الأنقاض[٢٣] تلك الصور من الكارثة التي تعرض لها هؤلاء، تجعل من الصعوبة بمكان تقبل الحياة أو الرضا عنها.

وفي حال استمرار الآثار المترتبة على الكارثة، ربما تفضي إلى إشاعة أفكار لاعقلانية، إلى جانب إشاعة أفكار تنطوي على فقدان المعنى للوجود.

٤- إن من البيِّن الواضح أن الكارثة تعمد في حقيقة الأمر إلى تشويه مدركات الفرد، أو بلغة بياجيه تعمد إلى تشويه مخططاته الإدراكية schemata

ومعروف أن المخططات الإدراكية هي التي تفسر خبرات الفرد في عالمه الإدراكي، ومن ثَمَّ تنظيمها لكي تبدو متسقة بعضها مع بعض، ووفقًا لهذا المنطق من المتوقع أن تسيطر صورة الكارثة على مخططاته طوال مدة الصدمة، وما بعدها[٢٤].

في هذا السياق تشير إحدى الدراسات التي أجريت على مجتمع مهجر، أن الخبرات المؤلمة الناجمة عن التهجير قد سيطرت على مخططات أطفاله؛ ولبيان آثار التهجير على المخططات الإدراكية للأطفال، طلب أحد الباحثين من الأطفال الفلسطينيين الذين خبروا آلام الحرب في عام ١٩٦٧ أن يرسموا صورًا شتى لا على التعيين، وبعد تحليل الرسوم تبين أن فكرة الكارثة (الحرب) وما تضمنته من معاناة وآلام قد سيطرت على رسومهم، فلقد عكست هذه الرسوم، حالة الهلع الذي تعرض له أفراد هذا المجتمع.

ولقد تمثلت حالة الهلع هذه باللجوء إلى المغارات خشية قصف الطائرات أو مشاهدة الناس الذين دفنوا تحت الأنقاض أو الصورة البشعة لأولئك الذين ماتوا في العراء، وقد برزت أحشاؤهم[٢٥].

كما عكست رسوم الأطفال، مناظر الحرب التي تمثلت بالمسير ضمن قوافل المهاجرين، وعطش الصغار، وصورة الحرائق للسيارات التي احترقت على جانبي الطريق جراء القصف[٢٦].

كذلك عكست هذه الرسوم، الفكرة ونقيضها من قبيل: ورقة مورقة وطائرة تحوم حولها، أو خيمة منصوبة في العراء وطائرة تعلوها، أو سيارة لنقل الركاب وطائرة تحوم حولها[٢٧].

إن حالة العجز التي يعاني منها الأفراد جراء الكارثة، وصعوبة ابتكار البدائل لمواجهتها، قد تستثير لديهم فكرة التطلع إلى المنقذ الذي يخلصهم مما

يعانون -وبالفعل إن رسوم الأطفال عكست هذه الفكرة، فلقد بات المنقذ لدى الأطفال هو (الفدائي) إذ أصبح سوبرمان أطفال المخيم[٢٨].

إن كل هذا يدل دلالة قاطعة على أن الكارثة التي تعرض لها الأفراد جراء الحرب، وما ترتب عليها من تهجير وترك الديار، قد أحدثت بها لا يدع مجالًا للشك، تغييرًا في مخططاتهم الإدراكية، وهذا معناه أن التشاؤم والسخرية والحيرة وفقدان المعنى، قد سيطرت على مخططاتهم الإدراكية، وبهدف تعديل هذه المخططات، ينبغي أولًا تغيير بيئة الفرد؛ وذلك بإزالة مخلفات الكارثة ليتسنى بعد ذلك ترتيب مخططات هؤلاء من جديد.

ثالثًا: الظروف الاقتصادية

لقد بات في حكم المؤكد، أن الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع في ظروف اليسر أو العسر، تشكل سلوكهم بما يتناسب وطبيعة تلك الظروف؛ فالأحوال الاقتصادية المعسرة قد تستثير التوجس والخوف من الأيام المقبلة، التي ستعمد إلى تغيير أهداف الفرد الحياتية، فضلًا عن أن استمرار العسر الاقتصادي سيقلل من فرص الحراك الاجتماعي الصاعد، ويزيد من فرص الحراك الاجتماعي النازل، مما يترتب على ذلك، تدهور الدخل الاقتصادي للفرد وفقدان بعض الممتلكات الشخصية[٢٩].

كذلك يفضي إلى إشاعة نماذج سلبية من البشر، لعل من أبرزها: نموذج إنسان السوق، ونموذج الإنسان الاستعراضي، ونموذج الإنسان المنحرف، ونموذج الإنسان المقهور، ونموذج الإنسان المغترب عن المجتمع[٣٠]. أما اليسر الاقتصادي فمن المؤكد أن يزيد من فرص الحراك الاجتماعي، ولا سيما الحراك الصاعد.

وبحلول الحراك الصاعد، سيفضي إلى تحسين دخل الفرد، مما يشيع حالة

الاطمئنان على أحواله الاقتصادية، وهو الأمر الذي يشجعه على بذل المزيد من الجهد في العمل وتحسين مستوى الأداء، فضلًا عن زيادة فرص الإبداع، كما أن اليسر الاقتصادي سيؤدي إلى إشاعة نماذج إيجابية من البشر، منها على سبيل المثال: نموذج الإنسان المتدين، والنموذج الإنساني، ونموذج الإنسان المنجز، ونموذج الإنسان المواطن.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها وهي، أن اليسر الاقتصادي وكذلك العسر يتوزع كل منهما في الوقت الحاضر على أرجاء مختلفة من المجتمع العربي، وهذا يعني أن بعض الأجزاء من المجتمع العربي تعيش في حالة اليسر الاقتصادي، وأجزاء أخرى تعيش في حالة من العسر وضنك العيش، ومن الطبيعي أن يتشكل سلوك الأفراد تبعًا للظروف الاقتصادية السائدة.

إذا نحن حددنا البلاد العربية التي تعيش في حالة من اليسر الاقتصادي وجدنا أن منطقة الخليج تكاد تكون المنطقة الوحيدة من المجتمع العربي التي تعيش في حالة من اليسر الاقتصادي؛ وذلك بعد اكتشاف النفط فيها وتصديره بكميات كبيرة. ولقد عاش السكان في هذه المنطقة إثر تدفق العوائد المالية الكبيرة في بحبوحة من العيش، إذ غدا الرفاه الاقتصادي صفة مميزة لهذه المنطقة، ولقد ترتب على ذلك أن حققت أقطار هذه المنطقة، باستثناء السعودية وعُمان، تنمية بشرية عالية.

وطبقًا لتقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠٠٠، احتلت الكويت الترتيب (٣٦) في دليل التنمية البشرية فيما بلغت قيمة دليل التنمية البشرية فيها (٠.٨٣٦) في حين احتلت البحرين الترتيب (٤١) في الدليل نفسه، إذ بلغت قيمة دليل التنمية البشرية فيها (٠.٨٢٠) فيما احتلت قطر الترتيب (٤٢) في الدليل نفسه، إذ بلغت قيمة هذا الدليل (٠.٨١٩)، وأخيرًا احتلت الإمارات

العربية المتحدة الترتيب (٤٥) في دليل التنمية البشرية وبلغت قيمة الدليل فيها (٠.٨١٠)[٣١].

وهذا يشير بِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن هذه الأقطار، حققت مستوى عالٍ من الرفاهية الاقتصادية، التي ترتب عليها رفاهية اجتماعية، ولكن ظروف اليسر الاقتصادي في هذه الأقطار، تُركت تفعل في الأفراد كيفما اتفق، إذ لم تكن ثمة برامج أو خطط لمتابعة الآثار السلبية المترتبة على اليسر الاقتصادي؛ بهدف إصلاحها أو معالجتها بطريقة تحافظ على استقرار الحياة الاجتماعية فيها.

نقول: إنه بسبب غياب البرامج أو الخطط لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على ظروف اليسر، نشأت بعض الآثار النفسية والاجتماعية وهو ما يهمنا هنا، نذكر منها:

١- أن ظروف اليسر الاقتصادي، أدت إلى ظهور الأسرة النووية، وتضاؤل الأسرة الممتدة؛ هذا يعني أن الأسرة الخليجية غدت نووية أكثر من كونها ممتدة، وإذا نحن عدنا إلى الظروف التي سبقت اكتشاف النفط أو ما قبل اليسر الاقتصادي، وجدنا أن الأسرة الممتدة هي السائدة في المجتمع الخليجي[٣٢].

ولقد ترتب على ذلك؛ إضعاف العلاقات الاجتماعية الحادثة بين الأسرة الأبوية والأسرة النووية، كذلك أن الانشطار الأسري نشأت عنه أساليب حياة تكونت لدى الفرد أثناء التفاعل مع الآخرين، إلى جانب مقتضيات المواقف التي يتعرض لها، فبعد أن كانت أساليبه الحياتية تستمد من الأسرة الممتدة مع مراعاة التراتب العمري فيها، باتت هذه الأساليب تستمد من التفاعل الحادث مع الآخرين.

وعلى ذلك فإن اليسر الاقتصادي لم يحدث انشطارًا أسريًّا فحسب، بل

أحدث أيضًا ضعفًا في العلاقات الاجتماعية الحادثة بين الأسرة الأبوية والأسرة النووية، مما ترتب على ذلك تكوين أساليب حياة جديدة مستمدة من التفاعل الاجتماعي.

٢- ومما ترتب على ظروف اليسر الاقتصادي التي شهدتها منطقة الخليج أنها بدأت باستقدام المربيات الأجنبيات؛ وذلك يعود لغياب الأم عن الطفل لساعات طويلة أثناء النهار لأسباب تتعلق بعملها خارج المنزل أو لأسباب تقتضيها مكانتها الاجتماعية التأخير في الحضور أو التراخي عن رعاية الطفل؛ وعلى هذا الأساس فإنها توكل رعايته وتنشئته إلى شخص آخر بديل عنها، قد تكون المربية على سبيل المثال؛ لذا فإن الأم تعد في مثل هذه الحالة بحكم الغائبة.

وقد تكون المربية أحيانًا خيرًا من الأم في الاهتمام بالطفل ورعايته إذا كانت من المجتمع نفسه، فلا جناح على ذلك؛ لسبب بسيط أن هذه المربية ستعمد بالطبع-على افتراض أنها على خلق – إلى استدخال قيم ومعايير ولغة الثقافة السائدة، فينشأ بذلك الطفل صحيحًا معافى.

أما إذا كانت المربية من ثقافة أخرى أو ما يصطلح عليه بالمربية الأجنبية فإن ذلك سيترتب عليه بعض المشكلات النفسية والاجتماعية من بينها: مشكلات لغوية، ومشكلات تتعلق باستدخال القيم الثقافية، ومشكلات تتعلق بالانتماء إلى الأسرة والمجتمع.

فالمشكلات اللغوية: نقصد بها أن المربية الأجنبية التي تفد من ثقافة أخرى، هي بكل تأكيد تتحدث بلغة غير لغة المجتمع الذي تعمل فيه، وإن تحدثت بلغة المجتمع، فإنها تتحدث ببعض الألفاظ الدالة على بعض النشاطات اليومية التي تصاحبها صياغات ضعيفة في التركيب اللغوي، مع

تغيير في بعض الحروف أو بمعنى آخر أنها تتحدث بلكنة القوم الغرباء عن أهل اللغة.

والحقيقة أن الطفل في سنواته الأولى يكون بحاجة إلى الاتصال اللغوي السليم؛ لكي يتمكن من إتقان لغته القومية، فضلًا عن أن اتصال أهل اللغة به سيساعده على تنمية المحصول اللفظي وهو يتقدم في العمر، والمربية الأجنبية في هذه الأحوال لن تبلغ بالطفل إلى المحصول اللفظي المطلوب، وعليه فإن إسناد أمر الطفل إلى المربية، ستكون عاقبته عدم قدرة الطفل على إتقان لغته الأصلية.

وإن ثمة مشكلات أخرى تترتب على إحلال المربية، محل الأم، وهي مشكلات تتعلق باستدخال قيم الثقافة السائدة، فقد يتوقع منها أن تجعل الطفل يستدخل بطريقة لاشعورية، قيم ومعايير ثقافتها.

وهنا تكمن الخطورة! إذ سيفقد صوابه في تمييز قواعد الحلال والحرام، أو ما هو مباح وما هو محظور، وبذلك ستحل القطيعة مع الثقافة السائدة، وفي خضم التناقضات الضاغطة التي يعيشها، سيعاني من بعض أشكال الاغتراب، ومنها على سبيل المثال: الاغتراب عن المجتمع والتنافر الحضاري.

ومن المشكلات المترتبة على وجود المربية الأجنبية مع الطفل، مشكلات تتعلق بالانتماء إلى الأسرة والمجتمع.

بما أن الطفل يصرف معظم وقته مع المربية الأجنبية، فمن المتوقع أن يتعلم منها تفضيلات معينة، على سبيل المثال لا الحصر: الرقص والطرب على طريقة المربية وبعض الأنماط السلوكية غير المقبولة في الثقافة السائدة.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها وهي، أن الطفل عندما يبلغ

سنًّا تؤهله للتفاعل سيشعر بوجود قطيعة مع أفراد أسرته أو هوة تفصله عن أسرته؛ لذا يجد نفسه غريبًا عنهم، وغير منتمٍ لعالمهم، وكأنه يجد نفسه وسط قوم غرباء لا تجمعه بهم ألفة ولا مودة.

وقد يترتب على ذلك أيضًا أن الجماعة الكبيرة، وهو جزء منها، يجد نفسه غريبًا عنها هي الأخرى، إذ لا تجمعه بها صلة انتماء أو ألفة، وبالمحصلة النهائية سيجد صعوبة في التوافق مع أبناء جلدته، ومن ثَمَّ صعوبة الاندماج معهم[٣٣].

وجوهر القول: إن إشاعة المربية الأجنبية على مساحة أوسع من المجتمع الخليجي، ستكون عاقبته أن جيلًا كاملًا يلوي بعنقه صوب الثقافات التي وفدت منها المربية.

٣- لقد شهد المجتمع الخليجي في سنوات اليسر الاقتصادي، ازدياد عدد المدارس والجامعات والمعاهد التي من شأنها تقليل نسبة الأمية، ومن ثَمَّ إشاعة معتقدات تنسجم مع ظروف التحديث الجارية في المجتمع، بيد أن هذه المؤسسات التربوية أصبح حالها، حال المؤسسات الأخرى في المجتمع.

فلقد اقتصرت مهمتها على تعليم أكبر عدد من الأفراد دون أن تراعي إحداث تغييرات في معتقداتهم من جانب واحد، وإحداث توازن بين المفهوم النظري والمفهوم التطبيقي للمعرفة العلمية من جانب آخر؛ لذا ليس من الغرابة أن نجد عددًا كبيرًا من أفراد المجتمع هناك غير راغبين في طلب العلم والمعرفة.

وكانت النتيجة المترتبة على ذلك، ضعف في المخرجات التربوية، أي إن هؤلاء لم يتمكنوا من إتقان المعرفة، لذا لم يتمكن المجتمع من إحلال الكفاءات المتخرجة محل الكفاءات الأجنبية.

إلى جانب ذلك أن هذه المؤسسات أخذت تشهد معدلات عالية من التسرب والرسوب، ولكون هذه المؤسسات حديثة العهد في المجتمع الخليجي، وتفتقر إلى البرامج التحديثية، فلقد أخذت تعاني من الفوضى التعليمية[٣٤] تلك الفوضى المتمثلة بغياب الفلسفة التربوية الواضحة التي يتم بموجبها تحديد الأهداف التربوية المبتغاة، وطرق التدريس وأعداد الملاكات التدريسية، وأساليب تكييف التكنولوجيا.

لقد أصبحت مهمة المؤسسات التربوية في المجتمع الخليجي تخريج أعداد من المتعلمين الذين يجيدون القراءة والكتابة ومهارات أخرى يسيرة، دون أن يرافق ذلك تغيير في الأنساق القيمية للأفراد، أو إحداث تغيير في اتجاهاتهم نحو بعض القضايا الاجتماعية.

٤- لقد أدت ظروف اليسر الاقتصادي إلى الحط من قيمة العمل[٣٥] ذلك أن الأفراد لم يجدوا فيه ما يحقق ذواتهم؛ بسبب انغماسهم بمظاهر المباهاة والتفاخر بالثروة واستهلاك الأشياء والبحث عن المتعة الآنية، مما ترتب على ذلك أن المجتمع أخذ يعاني من نقص واضح في الأيدي العاملة، ولسد هذا النقص أخذت المؤسسات هناك باستقدام الأيدي العاملة في مجالات الحياة كافة، بدءًا بعامل النظافة مرورًا بالمعلم والمدرس والأستاذ الجامعي وانتهاء بمربية الأطفال.

ولعل عواقب ذلك تكمن أن المجتمع -وعلى مدى سنوات غير منظورة- سيكون معتمدًا على الأيدي العاملة الأجنبية، تلك الأيدي العاملة التي بدأت تنتشر في كل أرجاء المجتمع، ولقد أصبح وجودها مهددًا للاندماج الاجتماعي، إذ إنها أخذت تتجمع في مستوطنات بشرية، ثم عمدت بعد ذلك إلى المحافظة على خصائصها الثقافية وما تتمتع به من قيم وأعراف وتقاليد اجتماعية، كما أن هذه المستوطنات أخذت تحافظ على الأنماط السلوكية التي

تتطابق مع خصائصها الثقافية.

وحقيقة الأمر أن تجمع الأيدي العاملة في مستوطنات مع ازدياد أعدادها، سيجعل الفرد (المواطن) يشعر بالعزلة وهو في مجتمعه؛ بسبب غياب لغة الحوار، وكذلك الافتقار إلى المشاعر التي تجمعه مع هذا الغريب؛ ولعل الأهم من ذلك أن المواطن هناك أخذ ينظر إلى هؤلاء القوم الغرباء بأنهم أُجَراء وأنهم في خدمته أينما حل، وربما يبلغ الأمر به إلى الاستخفاف بهم وعدم تقديرهم.

ولقد شهد المجتمع الخليجي بعض الجرائم التي كان سببها، الحط من قيمة الآخر، أو النظرة المتعالية إلى الآخر، مما أفضى إلى إحساس الآخر بالإحباط، وقد نجم عن ذلك مشاعر عدائية، ظلت مضمرة أو مستقرة، بيد أن تيسر بعض الظروف المواتية ربما يعجل من تحويلها إلى عدوان صريح.

٥- أن ظروف اليسر الاقتصادي في المجتمع الخليجي، أتاحت للأفراد هناك، فرصة السفر والإطلاع والاختلاط بمواطني البلدان التي زاروها، ولكن السفر والاختلاط أفضى إلى تعلم بعض الأنماط السلوكية المنحرفة، لعل من أبرزها: تناول الكحول والمخدرات.

فلقد أدى السفر إلى ارتياد الملاهي وحانات الشرب وبتكرار الارتياد، تكرر معه احتساء المسكرات، وأصبح الاحتساء عادة سلوكية يصعب على الفرد إطفاؤها؛ ذلك لأن الاحتساء يتم كل يوم طيلة إقامته في بلدان السياحة، وعند عودته إلى وطنه -وهو ما يهمنا هنا- يجد صعوبة في أن يتوافق مع المحيط الجديد؛ وذلك يعود إلى أن المحيط الاجتماعي -الوطن- يمنعه من ممارسة العادات والسلوكية التي تعود عليها في بلدان السياحة؛ بسبب أن هذه العادات السلوكية التي يحاول أن يمارسها في وطنه، هي منافية للأعراف الاجتماعية؛ ولأنها كذلك فإنه يجد حرجًا في الجهر بها أو الإعلان عنها، مما

يضطره إلى البحث عن أقران يشاركونه اهتماماته وتفصيلاته، وبعد العثور على هؤلاء، يحددون المكان الذي يلتقون فيه، يساعدهم في ذلك بعض الثلل المنحرفة التي تعتاش على تهريب تلك المواد، وعندما يلتقي الفرد بهؤلاء يحث أحدهم الآخر على تناول المزيد.

ومن الأنماط السلوكية المترتبة على السفر، الإكثار من الزواج ومما له دلالة في هذا الصدد، أن الفرد الذي يرتفع دخله، ينصب اهتمامه على إشباع حاجاته التي لم تشبع بعد، وربما تكون هذه الحاجات نفسية كالحاجة إلى تحقيق الذات، إذ يسعى جاهدًا إلى إشباعها؛ وذلك عن طريق تحقيق أهدافه التي خطط لها في وقت مضى، وقد تكون حاجات فسيولوجية كالحاجة إلى الجنس؛ ولعل الزواج، ولا سيما المؤقت منه يعد أحد الأساليب لإشباع تلك الحاجة. بيد أن الإكثار منه سيفضي إلى انشغاله عن أسرته وعدم الاهتمام بها.

وهنا يكون الأب غير قادر على إشباع الحاجات النفسية لأبنائه، تلك الحاجات المتمثلة بالدفء والتعاطف والأبوة، وفي حال استمرار تجاهل الأبناء وعدم رعايتهم، سيؤدي ذلك إلى أن يكوِّنوا مفهومًا مشوشًا عن الأب، فضلًا عن برودة مشاعرهم تجاهه. والأم هي الأخرى، ستعاني من فقدان السند، إلى جانب عدم إشباع حاجاتها الجنسية جراء انشغال الزوج عنها[٣٦]، مما يعرضها إلى التوتر النفسي، وربما يفضي الأمر بها إلى انتهاك القواعد الخلقية، محاولة منها لإشباع حاجاتها.

إلى هنا نكون قد أكملنا الحديث عن اليسر الاقتصادي والآثار النفسية المترتبة عليها. أما ظروف العسر الاقتصادي الذي تعاني منه كثير من الأقطار العربية فترجع أسبابه كما هو معلوم، إما إلى قلة الموارد التي تؤدي بدورها إلى عدم قدرة الاقتصاد على إيجاد فرص جديدة للعمل، أو إلى الحرب وما يترتب عليها من تخريب للاقتصاد والممتلكات أو إلى الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.

وحقيقة الأمر أن العسر الاقتصادي الذي تتعرض له كثير من الأقطار العربية، أفضى إلى زيادة التضخم وهذا يعني بِطَبِيعَةِ الحَالِ عدم قدرة دخول الأفراد على مجاراة الأسعار، ومما زاد الأمر سوءًا، أن الحكومات أخذت بالتخلي عن دعم المواد الأساسية جراء الزيادة المستمرة في معدلات التضخم؛ وذلك لغياب البرامج الاقتصادية لكبح جماحه، مما أدى إلى زيادة عدد الفقراء.

والشيء الذي زاد من سوء حال هؤلاء الفقراء، أنهم يعيشون في أسر كبيرة الحجم، وهذه الأسر تضم عددًا من الفئات العمرية الصغيرة التي تكون بدورها غير قادرة على العمل، وبالتبعية فهي غير قادرة على الإسهام في ميزانية الأسرة، وإذا نحن عدنا إلى البيانات الإحصائية، وجدنا أن نسبة الفئات العمرية الصغيرة وعلى وجه التحديد، أقل من (١٨) سنة تتراوح بين (٣٣٪) إلى (٤٠٪) في كل من البحرين وقطر ولبنان[٣٧].

بينما تتراوح نسبة هذه الفئات بين (٥٠٪) إلى (٦١٪) في كل من الجزائر والصومال وجيبوتي والمغرب والعراق واليمن[٣٨]؛ لذا تعد البلاد العربية عمومًا طبقًا لهذه البيانات، فَتِيَّة من الناحية العمرية[٣٩]. وبِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن ازدياد الفئات العمرية الصغيرة سيزيد من معدل الإعالة؛ ذلك أن الفرد الواحد القادر على العمل سيعيل بدوره عددًا من الأفراد في ظروف تشهد عسرًا اقتصاديًّا، وهذا معناه أن ثمة أعباءً حياتية ستضاف إلى أعبائه الأخرى؛ مما يترتب على ذلك الإحساس بالإنهاك والإعياء، وهو الأمر الذي يجعل الإحساس بالإعياء صفة ملازمة للفرد الذي يعيش في مجتمع متغير.

إن استمرار العسر الاقتصادي إلى أجل غير مسمى، سيترتب عليه جملة من الآثار النفسية والاجتماعية، وهنا سنفصل القول في هذه الآثار على النحو الآتي:

١ - اضطراب المناخ الأسري

إن العسر الاقتصادي الذي يمر به المجتمع، قد يجعل المناخ الأسري متوترًا؛ بسبب عدم كفاية الدخل[٤٠] وكثرة مطالب الأسرة، مما يؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين، وقد ينسحب هذا التوتر في العلاقات إلى بقية أفراد الأسرة.

ومما يجدر ذكره هنا أن الضائقة الاقتصادية التي مر بها المجتمع الأمريكي إبان الثلاثينيات، قد أدت إلى انخفاض دخل الأب، ولقد ترتب على ذلك، تقلص دوره ومن ثَمَّ تضاءل نفوذه داخل المنزل[٤١] إثر عجزه عن تغطية نفقات المعيشة؛ مما أدى إلى اضطرار كل من الزوجة والأبناء إلى العمل خارج المنزل، وكان عاقبة ذلك أن ضعفت العلاقات بين الزوجين، فضلًا عن تراخي أساليب ضبط الأبناء، وبالتبعية فإن التوجيه والإرشاد قد ضعف هو الآخر، ناهيك عن أن الأبناء بدءوا يلتقون بثلل منحرفة نتيجة قضاء مدة زمنية طويلة خارج المنزل، مما ترتب على ذلك أن اكتسب هؤلاء الأبناء الكثير من أنماط السلوك غير المقبولة اجتماعيًّا.

وحقيقة الأمر أن الأسرة العربية، إثر ظروف العسر الاقتصادي أخذت تعيش مناخًا أسريًّا مضطربًا، ولقد تسبب هذا المناخ المضطرب عن بعض المشكلات النفسية، منها على سبيل المثال،: الخلافات والمشاحنات وفقدان الإسناد، وغياب التعاون والإدمان وشيوع العنف بوصفه أسلوبًا لحل بعض الخلافات، فضلًا عن ارتكاب بعض أفرادها الجرائم[٤٢] بمختلف أنواعها.

٢ - الإدمان على الكحول والمخدرات

تشير الوقائع أن ثمة إقبالًا كبيرًا من جانب الشباب، على تعاطي المواد المسكرة أو المخدرة، وهناك عديد من الأسباب التي تجعل الشباب يتعاطون مثل هذه المواد، لعل من أهمها: الإحساس بالضياع، أي إحساس هؤلاء

الشباب باللاجدوى، وعدم الأهمية من وجودهم إلى جانب ضعف المشاركة مع الجماعة التي ينتمون إليها.

كذلك فإن البطالة قد تكون سببًا في إدمانهم، كما أن صعوبة التوافق مع ضغوط الحياة ونوع الأسلوب الذي يتخذه هؤلاء في التعامل معها، ربما يزيد من التعاطي.

هذه الأسباب قد تجعل الأفراد يشعرون بالخواء أو الفراغ -إن جاز لنا القول. وللتخلص من هذه المشاعر التي أخذت تسبب المزيد من الألم والحسرة، فقد وجدوا في تعاطي هذه المواد ما ينسيهم همومهم، ولو مدة زمنية مؤقتة، وفي الوقت نفسه، أن تعاطي هذه المواد قد يعيد إليهم توازنهم، فضلًا عن التمتع بلحظات تنطوي على المعنى والإحساس بالأهمية.

٣- البطالة

إن غياب الخطط في استيعاب الأعداد الكبيرة من الشباب التي أخذت تتدفق على سوق العمل، قد أدى إلى قلة فرص العمل، وهذا معناه أن قبول كم هائل من الطلبة في مؤسسات التعليم العالي وباختصاصات مختلفة دون مراعاة الحاجة الفعلية لسوق العمل، قد أفضى إلى الندرة المعروفة في فرص العمل، ولا سيما فرص العمل المتعلقة بالشباب المتخرجين من الجامعات والمعاهد، مما يعني أن البطالة أخذت تزداد بين صفوف الشباب بشكل ملحوظ.

وطبقًا للبيانات الرسمية التي أوردت إحصاءات عن نسبة البطالة، فقد بلغت نسبتها في سوريا (٥.٧٪) ، وفي مصر بلغت نسبة البطالة (١٢-١٤٪) وبلغت (١٦٪) في كلٍّ من المغرب وتونس، وسجلت نسبة البطالة في الأردن (١٨.٨٪)، وبلغت نسبتها في الجزائر (٢٣.٨٪) بينما ارتفعت إلى (٣٣٪) في العراق، وفي قطاع غزة والضفة الغربية سجلت نسبة البطالة (٤٨٪)[٤٣] وهي

أعلى نسبة بطالة، تسجل على صعيد الأقطار العربية.

وبقية الأقطار العربية الأخرى لا تقل البطالة بين صفوف أفرادها عن أقل نسبة وردت هنا، وعلى العموم فإن نسبة البطالة في البلاد العربية تتراوح بين (١٥٪-٢٠٪) كما يشير إلى ذلك تقرير التنمية البشرية الصادر عام ١٩٩٧[٤٤].

وهذا يشير صراحة إلى أن البطالة، غدت إحدى المشكلات التي أخذ يعاني منها الشباب، مع مراعاة أن تقادم السنوات سيزيد من معدلاتها في حال استمرار المؤسسات التربوية بقبول أعداد كبيرة من الشباب في الكليات والمعاهد، وهذا يدل بِطَبِيعَةِ الحَالِ على أن ثمة خللًا واضحًا في النظام التربوي، إذ لولا وجود هذا الخلل لأصبحت نسبة البطالة بمستوى المعدلات العالمية أو تزيد قليلًا.

وآية ذلك أن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب مؤشر ينبئ بالخطر على الصعيد الاجتماعي، مما يجعلنا نخشى عواقبه مستقبلًا؛ ولعل من العواقب المترتبة على زيادة نسبة البطالة في صفوف هذه الفئة الاجتماعية إحساس هؤلاء أن السنوات التي قضوها في الدراسة؛ بهدف الحصول على الشهادة قد ذهبت أدراج الرياح، مما يولد لديهم إحباطًا، ومن ثَمَّ استثارة قلقهم حول المستقبل[٤٥].

وذلك يرجع أساسًا إلى أن الشهادة الجامعية التي عقد عليها الكثير من الآمال والأهداف، لم تعد تحظى بالقبول الاجتماعي؛ بسبب أن الناس أخذوا يطلقون أحكامهم على المهن أثر العائد المادي المتحقق منها، كما أن الاتكال على الشهادة وحدها، سوف لا يحقق بعض الأهداف الحياتية التي كوَّنها هؤلاء أثناء مسيرتهم في الحياة، لذا فإن هذه الفئة قد وجدت نفسها إزاء ضغوط حياتية جمة، ومن أجل التوافق معها، كان على هؤلاء أن يختاروا أحد الأساليب

المناسبة للتعامل معها.

فلقد وجد بعض الشباب في تعاطي المسكرات أو المخدرات أو تعاطي بعض العقاقير، أسلوبًا مناسبًا في التعامل مع الضغوط التي يتعرض لها، ووجد فريق ثانٍ منهم في الانسحاب من المجتمع، أسلوبًا مناسبًا للتعامل معها عَلَّهُ أن يجد في الانسحاب ما يخفف معاناته النفسية، في حين وجد فريق ثالث أن الانخراط في أعمال هامشية ربما يحقق له العائد المادي الذي يتمكن من خلاله أن يشبع بعض حاجات، وقد زاول فريق رابع منهم مهنا لا تخلو من التحايل على الآخرين، أو التحايل على القانون بعد أن سئموا من حالة البطالة.

ومما له دلالة في هذا الصدد، أن الأوضاع المعيشية التي يمر بها هؤلاء، ربما تجعلهم أكثر من غيرهم إلى تقبل أسلوب الخطاب الذي ينطوي على التحايل والغش والخديعة، وما نريد قوله هنا: إن الحالة النفسية والاجتماعية لهؤلاء ربما تجعلهم لا يبدون أية مقاومة تذكر إزاء الإغراءات التي يقدمها لهم أولئك الذين سبقوهم في ممارسة هذه الأعمال، بقصد حثهم في العمل معهم والانخراط في مزاولة نشاطاتهم، ومما نخشاه، قد يصبح هؤلاء على درجة عالية من الحذق في فنون الانحراف.

٤- زيادة معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية والعقلية

معروف أن الضغوط الحياتية الشديدة، ولا سيما تلك الناجمة عن العسر الاقتصادي، تسبب للأفراد عديدًا من المشكلات النفسية، ولعل من أبرزها: الإصابة بالاضطرابات النفسية والعقلية، تلك الاضطرابات التي يكشف عنها بأعراض من قبيل: الاكتئاب، والقلق، والأعراض النفسية- الجسدية، والشيزوفرينيا (الفصام) وحالات الهوس، والاكتئاب.

ولقد كشف هؤلاء من اضطراباتهم بعديد من المظاهر السلوكية، من بينها: الحديث المستمر مع الذات، أو لذم الذات، أو الحزن، أو بطء الاستجابة، أو العزلة عن الناس، أو التفوه بألفاظ غريبة، وأحيانًا نابية أمام جمهرة من الناس دون حياء، أو التحديق بوجوه الآخرين بشكل غير طبيعي، أو الثرثرة اللفظية بصوت عالٍ دون أن يجمعها معنى، أو دلالة، أو الحديث عن أشياء وعمية وكثير من هذا القبيل، وبقصد التخلص من معاناة هذه الاضطرابات؛ لجأ بعضهم إلى تعاطي المسكرات، أو المخدرات، أو أنواع معينة من العقاقير بوصفها أسلوبًا مناسبًا للتعامل معها.

وكانت عاقبة ذلك أن بعض البلاد العربية أخذت تزيد من استهلاك هذه المواد بصورة ملحوظة، كذلك تعطلت إنتاجية هؤلاء في الحياة، فمنهم من كان كاتبًا عزف عن الكتابة ، ومنهم من كان باحثًا يواصل دراسته العليا ، وأحرق كتبه، وأوراقه، وغُيِّبَ وعيه إلى أجلٍ غير مسمى، ومنهم من كان مُعِيلًا لأسرته أصبح شخصًا اتكاليًّا يستدر من أفراد أسرته العطايا.

وإذن فإن العسرُ الاقتصادي قد حقق مقولته في إحداث اختلال في البناء النفسي للأفراد، وقد كشف عن هذا الاختلال بصورة اضطرابات نفسية وعقلية.

٥- زيادة معدلات الانتحار

تشير الشواهد الواقعية إلى أن معدلات الانتحار في المجتمع العربي قد ازدادت بصورة ملحوظة.

إذا نحن بحثنا عن الأسباب التي تجعل الأفراد يقدمون على الانتحار ولا سيما الشباب منهم على وجه التحديد وجدنا أن ضغوط الحياة تعمد في واقع الأمر إلى تكوين وضعية اجتماعية مغتربة؛ ذلك أن اشتداد الضغوط، وعدم

تيسر السبل الكفيلة للتخفيف منها؛ تجعل الأفراد يفقدون معنى وجودهم، وهذا معناه أن اشتداد ضغوط الحياة تجعلهم يشعرون بالضآلة واللاجدوى من وجودهم، ومن ثَمَّ تفرغ الحياة من معناها وتحولها إلى بؤس وشقاء؛ وبذلك فإن العسر الاقتصادي ربما يهيئ الأفراد من الناحية النفسية إلى تقبل فكرة الانتحار؛ تخلصًا من معاناتهم النفسية.

٦- إشاعة التسول

لعل من أبرز الآثار المترتبة على العسر الاقتصادي، هو ازدياد معدلات التضخم، وبِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن ازدياد معدلات التضخم سيؤثر على الأجور السائدة؛ وهذا يعني: أن الأجور سوف لا تتمكن من مواكبة الأسعار الجارية؛ مما يعني أن الفرد سيعاني من ضنك واضح في العيش.

وعندما يصل الحال بالفرد إلى الإحساس بضنك في العيش، فإن الأمر يقتضي زيادة الدخل بما يوازي الأسعار الجارية؛ لكي يتمكن من إشباع بعض حاجاته الأساسية وإلا فإن النتيجة المعروفة سلفًا إضافة أرقام جديدة إلى رقم الفقراء.

ولقد حدث ذلك بالفعل في ظروف الأزمات الاقتصادية التي مرَّت بها بعض الأقطار العربية؛ إذ إن ثبات الدخول مع التصاعد المتزايد للأسعار قد جعل الكثير من الأفراد يعانون من ضائقة حقيقية في المعيشة؛ ولمعالجة هذه الضائقة لجأت بعض الأسر العربية إلى تشغيل أبنائها في أعمال هامشية مختلفة لمعظم ساعات النهار، أو اضطرار كل من الأب والأم إلى العمل المستمر؛ لمواكبة الغلاء المتزايد، أو اللجوء إلى السؤال وطلب المعونة من الآخرين.

ولقد عد ذلك حلًّا معيشيًّا فلقد بدأنا نشاهد جماعات من هؤلاء وهم يفترشون الأرصفة، وفي أماكن الإشارة الضوئية، أو أمام المحال التجارية، أو

الأسواق.

ولقد أصبح التسوُّل مؤسسيًّا إثر استمرار الأزمة الاقتصادية، وهذا معناه أن ثمة مؤسسات -إن صحَّ التعبير- تدير التسول وتشرف عليه؛ وذلك بالاتفاق مع المتسولين أنفسهم، أو الإتيان بأشخاص يعملون بصفة متسولين دون حياء؛ مقابل تقديم الأجور المغرية لهم مع ضمان سبل حمايتهم من الآخرين أو من السلطات عندما يقعون في مأزق.

إلى جانب ذلك إن هذه المؤسسات تؤمن لهم النقل إلى منازلهم والمجيء بهم إلى الأماكن التي يتسولون فيها، كما اتضح أن هذه المؤسسات تتخذ من الشقق في العمارات، أو من الدور السكنية مكانًا مناسبًا لممارسة أعمالهم سواء في توزيع المتسولين على الأماكن الجغرافية، أو لأغراض المحاسبة، أو استقدام الأُجراء.

ولقد اتخذت هذه المؤسسات من ممارسة التجارة أو المقاولات نشاطًا علنيًّا لها؛ لكي تكون بمنأى عن مساءلة السلطات.

وغاية ما يمكن قوله بشأن التسول: إن العسر الاقتصادي قد أوجد مهنًا هامشية تنطوي على الخديعة والتحايل على الآخرين.

٧- ضعف الولاء الوطني

لقد أضحى عدم الاكتراث بمصلحة الوطن مظهرًا سلوكيًّا يلاحظ على الأفراد في الأقطار العربية التي تعاني من العسر الاقتصادي؛ وذلك يرجع أساسًا إلى ضعف اندماج هؤلاء مع الجماعة التي ينتمون إليها، ومن ثَمَّ الانعزال عن الإسهام الفاعل في نشاطاتها والأخطر من ذلك أن استمرار غياب الاندماج مع الجماعة سيؤدي بمرور الوقت إلى حالة من عدم الاكتراث بما يجري فيها، ومن ثَمَّ تصبح جماعة خارجية شأنها شأن الجماعات الأخرى

الذي لا يعنيه أمرها.

٨- ضعف الاندماج الاجتماعي

لعل من العوامل التي تؤدي إلى ضعف الاندماج بين الفئات الاجتماعية، هو هيمنة بعض الفئات على مراكز القوة والسلطة في المجتمع إلى جانب هيمنتها على الثروة وحرمان الفئات الأخرى منها، وبِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن تمتع بعض الفئات بحقوق وامتيازات معينة، وحرمان الفئات الأخرى منها ربما يستثير لدى الفئات المحرومة حالة من السخط، والاستياء، والعدوان، وفي حال استمرار الحرمان، والغبن، والظلم؛ سيتنامى بين صفوف الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الفئات حالة من العزلة عن المجتمع، ومن ثَمَّ عدم المشاركة في نشاطاته.

ولعل الخطورة في ذلك أن المجتمع عندما يمر بأزمة، ستكون الإجراءات مهيأة للهياج الجمعي، ومن ثَمَّ التمرد على النظام الاجتماعي وإشاعة حالة من الفوضى والتخريب، ومجتمعنا العربي يحفل بالكثير من هذه الأنماط السلوكية، غير أن غياب الظروف المهيأة لها هي التي تجعلها مستترة أو كامنة.

ففي المجتمع اللبناني وقبيل الحرب الأهلية التي شهدها في السبعينات، كان المناخ الاجتماعي مهيأ لحالة الاقتتال، والتمرد على النظام الاجتماعي؛ إذ إن زيادة معدلات البطالة، وارتفاع الأسعار، وغياب العدالة التوزيعية على مستوى الأفراد، ومناطق المجتمع عمومًا مع إحساس الأفراد بالظلم والغبن والحرمان قد أدت كلُّها إلى تراكم الإحباط غير أن إشهار السلاح من القلة القليلة في المجتمع كان بمثابة الإشارة CUE للتحريض على الاقتتال، إذ وجد الشباب، ولا سيما المحبطين منهم، إشهار السلاح تنفيسًا عن حالة القهر والحرمان، كما وجدوا في الخروج على النظام الاجتماعي تعويضًا عن حالة التسلط والقهر التي عانوها في الأسرة والمجتمع.

٩- ضعف مصادر الإسناد الاجتماعي

بات واضحًا أن الإسناد الاجتماعي الذي يقدم إلى الفرد، يخفف الكثير من معاناته اليومية، ويجعله يعيش حالة من التوافق النفسي والاجتماعي، وبالفعل فلقد وجد أن الأفراد الذين يتمتعون بكثرة مصادر الإسناد الاجتماعي يتمتعون بحالة نفسية تبعث على الارتياح والسرور، وعلى النقيض من ذلك أن الأفراد الذين تقل مصادر الإسناد الاجتماعي عندهم يعيشون في حالة من التوتر والقلق.

إن استمرار الأزمات المجتمعية المتلاحقة قد يفضي إلى ضعف مصادر الإسناد الاجتماعي، وهذا يعود بطبيعة الحال، إلى انشغال الأفراد بهمومهم الحياتية، وهو الأمر الذي لا يتيح للأفراد فرصة إسناد الغير الذين يكونون بحاجة إلى الإسناد، وعلى ذلك نقول: إن الإسناد الاجتماعي أخذت مصادره تضعف الواحدة تلو الأخرى، ولا سيما في الأقطار العربية التي عصفت بها الأزمات المجتمعية مما أدى إلى بروز عديد من المشكلات نذكر منها على سبيل المثال: ارتكاب المخالفات القانونية، والرشوة، والسرقة، والتحايل على الآخرين، وسرقة ممتلكات الغير.

١٠- زيادة معدلات الطلاق

لا نغالي إذا قلنا: إن الأوضاع الاقتصادية المعسرة غدت العامل الرئيس في انفصام عرى العلاقة الزوجية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن نسبة الطلاق من مجموع الزيجات ازدادت بدرجة كبيرة في الأقطار التي أخذت تعاني من أوضاع اقتصادية معسرة، وإذا نحن تفحصنا العلاقة بين الأوضاع المعسرة اقتصاديًا والطلاق وجدنا أن ثمة متغيرات وسيطة تتخلل هذا العلاقة، إذ تُعجِّل من وقوع الطلاق، ولعل من أبرز هذه المتغيرات:

خروج المرأة إلى العمل؛ فلقد وجد أن خروج المرأة إلى العمل قد أسهم في

إحداث بعض المشكلات الاجتماعية في الأسرة العربية ومن بينها:

قلة الاهتمام بالأطفال، وصعوبة التوفيق بين مقتضيات العمل الوظيفي، ومقتضيات المنزل، والحياة الزوجية، والسعي المتواصل للزوجة إلى بلوغ بعض أهدافها الحياتية.

وبِطَبِيعَةِ الحَالِ فإن هذه المشكلات قد تفضي إلى خلافات، أو مشاحنات بين الزوجين، وربما تنتهي إلى القطيعة بينهما، وفي حال استمرار القطيعة قد يؤدي ذلك إلى إحداث الطلاق وأن ثمة أدلة قد تؤكد الرأي الذي ذهبنا إليه، فلقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت على النساء المتزوجات من العاملات وغير العاملات أن الساعات التي تقضيها الزوجة خارج المنزل قد أضعفت من عملية التوافق الزواجي، وعلى النقيض من ذلك وجد أن الزوجة التي تصرف ساعات قليلة في عملها، ارتفع لديها التوافق الزواجي [٤٧] كما وجد أن الزوجات غير العاملات يتمتعن بتوافق زواجي أعلى من الزوجات العاملات[٤٨].

واضح أن انتظام المرأة في عالم العمل، قد جعلها تشعر بالاستقلالية والثقة بالنفس وأنها ليست أقل شأنًا من الرجل، بيد أن النجاح المهني والشعور بالاستقلالية قد جعلها أكثر توافقًا في المجال المهني وأقل توافقًا في المجال الزواجي، ولقد أدى ذلك إلى ضعف العلاقات بين الزوجين، كما وجد أن الانشغال بمقتضيات الحياة، وقد ولَّد عديدًا من الرغبات المتناقضة بين الزوجين، ولقد كان التناقض في الرغبات مبعثًا على الخلاف أو القطيعة، إذ إن كلًّا منهما يحاول أن يبلغ أهدافه الحياتية دون أن يشبع الحاجات النفسية للآخر، وواقع الأمر أن كلًّا منهما بحاجة إلى اهتمام ورعاية الآخر، وتجاذب أطراف الحديث معه، وتجديد العهد بحبه، وولائه له؛ بيد أن الانشغال بمقتضيات الحياة قد صرف كلًّا منهما عن الاهتمام بالآخر.

كذلك وجد أن الإحباطات الحياتية التي يواجهها أحد الزوجين أو كلاهما، ربما تكون مبعثًا على الخلاف أيضًا، وهذا يعود بطبيعة الحال، إلى أن الخيبة والفشل التي يتعرض لها أحدهما، أو كلاهما قد تضعف المودة والتعاطف بينهما، وربما يفضي ذلك إلى الشقاق والقطيعة والكراهية، منذرة باحتمال انفصام عرى العلاقة الزوجية بينهما.

١١- إشاعة الاغتراب عن المجتمع

من اللافت للانتباه أن اشتداد الأوضاع الاقتصادية المعسرة، إلى جانب الإحساس بالضيق، وعدم الارتياح، قد يُعجِّل بإشاعة الاغتراب بين صفوف الأفراد.

إذا نحن بحثنا عن أسباب ذلك وجدنا أن الأزمات الاقتصادية تعمد في واقع الأمر إلى تكوين وضعية اجتماعية مغتربة -إن صح التعبير- ذلك أن تدهور الأحوال الاقتصادية، وعدم تيسر السبل الكفيلة للتخفيف منها؛ تجعل الفرد يفقد معنى وجوده، وهذا معناه أن اشتداد الأزمات التي تعصف بالمجتمع تجعله يشعر بالضآلة واللاجدوى من وجوده.

وعلى ذلك فإن تصاعد معدلات التضخم مصحوبة بارتفاع الأسعار قد يعرِّض الفرد إلى الإصابة بالكآبة، ويطلق عليها هنا بالكآبة الاقتصادية economic depression تلك الكآبة التي تكون ناجمة عن تقلبات الأحوال الاقتصادية، فما أن يرتب الفرد أوضاعه الحياتية حتى يفاجأ بأحداث اقتصادية جديدة لم يحسب لها حسابًا، إذ تؤدي هذه الأحداث الجديدة إلى خسائر اقتصادية، إن كان من أهل التجارة والصناعة، أو من أولئك الذين يعتاشون على دخل محدود، مما يعني إعادة النظر في أوضاعه الحياتية من جديد؛ وذلك بوضع خطة تتناسب مع الأحداث.

وهكذا دواليك فإنه يتعرض إلى مزيد من الصدمات النفسية طالما أن الأحوال الاقتصادية غير مستقرة، وحقيقة الأمر أن حالة الترقب والتوجس إلى جانب الإحساس بالاكتئاب ستلازم الأسرة العربية عمومًا سواء كانت فقيرة أم ميسورة الحال، وفي حال استمرار الأحوال عسرًا، من المتوقع أن ينعزل الفرد عن الآخرين مكونًا لنفسه عالمًا يوتوبيًّا، بعد أن ضاق ذرعا بالعالم الواقعي.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن الفرد الذي يعاني من الاغتراب عن مجتمعه يطفق بإهمال نفسه وعدم الاهتمام بها؛ ذلك أنه منشغل طوال الوقت بعالمه اليوتوبي الذي اصطنعه لنفسه، إذ تراه منشغلًا بتنظيم العلاقات السائدة فيه، والشخصيات المناسبة التي يكون لها القدرة على التحرك في فضاء هذا العالم، وبعد الانتهاء من ترتيب عالمه اليوتوبي هذا، يبدأ بمحاكاة تلك الشخصيات التي أعد لها أدوارًا معينة، وبذلك لا يكترث بوجود الآخرين من حوله بالرغم من أنهم يحيطون به من كل اتجاه، بيد أن انشغاله بعالمه هذا وتوالي الأحداث فيه جعله غير آبه لما يجري حوله وعلى ذلك، فإن عسر الأحوال الاقتصادية، وعدم تيسر السبل الكفيلة للتخفيف منها، تجعل الفرد يكثر من الهروب إلى عالمه اليوتوبي، وما أكثر هؤلاء الهاربين في المجتمع العربي!

١٢- اضطراب التراتب الاجتماعي

إن التراتب الاجتماعي SOCIAL STRATIFICATION الذي يتعرض إلى الاضطرابات، إثر أزمة مجتمعية، أو تغييرات اجتماعية سريعة، قد يفضي إلى انهيار النظم والقوانين، فضلًا عن أن التماسك الاجتماعي قد يصبح معرضًا للتهديد، وذلك يعود كله إلى أن المعايير التي تحكم التراتب الاجتماعي داخل المجتمع تغدو غير فاعلة في، أول الأمر، وذلك هو بداية اضطراب التراتب الاجتماعي، ثم بعد ذلك تأخذ هذه المعايير بالاختفاء تدريجيًّا عن مسرح الحياة

الاجتماعية، وباضطراب التراتب الاجتماعي، نكون إزاء نوع من التغير الاجتماعي يطلق عليه (التغير المنفلت) NON-SYSTEMATIC CHANGE

وعادة ما يشيع هذا النوع من التغيير في المجتمعات التي تعاني من أزمات، إذ تتقرر المكانة الاجتماعية للفرد بموجب مؤشرات لا علاقة لها بشرط الكفاءة، أو الجهد المبذول، أو التحصيل العلمي، بل إن مكانة الفرد تتقرر استنادًا إلى مؤشر واحد فحسب، كأن يكون مورده الاقتصادي، أو علاقته بمتخذ القرار، وكونه محسوبًا عليه، أو مواليًا له، أما شرط الكفاءة، أو الجهد المبذول، أو التحصيل العلمي فلا يراعى هنا في تقرير المكانة الاجتماعية.

واستكمالًا لتوضيح فكرة اضطراب التراتب الاجتماعي نقول: إن الأستاذ الجامعي يحتل الترتيب (٤) في قائمة المهن من حيث المكانة الاجتماعية بينما يحتل الترتيب (٢٥) في القائمة نفسها من حيث المكانة الاقتصادية، وإذا نحن عقدنا مقارنة بين الأستاذ الجامعي، ومهنة أخرى أقل مكانة، سنفاجأ في الحال من النتيجة التي تسفر عنها المقارنة، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن التراتب الاجتماعي قد تعرض إلى الاضطراب، بدليل أن المطرب، وهو أقل مكانة في قائمة المهن، احتل الترتيب (٧) في المكانة الاقتصادية، بينما احتل الترتيب (٧٤) في المكانة الاجتماعية[٤٩].

ويغدو لا منطقيًّا أن يتغلب الثاني على الأول بمكانته الاقتصادية، بعد أن تراجعت مكانة الأول الاجتماعية التي أصبحت بدورها لا تؤهله لأن يكون من أهل الجاه والحظوة.

وإزاء تراجع المكانة الاقتصادية لبعض المهن التي كانت في يوم ما في أعلى السلم الاجتماعي، وتقدم المكانة الاقتصادية لمهن هامشية، أو كادت تكون هامشية في يوم ما، يجد الشباب أنفسهم أنه لا غضاضة من الدخول في عالم

تلك المهن، ومحاولة احترافها؛ بقصد التخلص من حالة الحرمان التي أخذوا يعانون منها جراء البطالة، وهو السبب الذي يفسر لنا كثرة اللاهثين من الشباب، وراء الغناء؛ بالرغم من أن الكثير منهم لا يتمتع بحنجرة غنائية، فضلًا عن التذوق الموسيقي إن كل ما يطمحون إليه هو الوصول إلى المال بأيسر الطرق دون أن يبذلوا أدنى جهد فيه.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن عملية احتراف المهن الهامشية سيضعف من عملية الإبداع في المجتمع، ولنا أن تصور بعد ذلك ما يحدث للمجتمع عندما يضعف الإبداع فيه، فمن المؤكد أن ضعف الإبداع سيؤدي إلى تدهور الأداء والإنتاج على المستوى الكمي والنوعي، وربما يفضي ذلك إلى إفراغ المجتمع من ذوي المهارات العلمية.

١٣ - ضعف التدرج الهرمي للسلطة في الأسرة

إن من البين الواضح أن الأسرة العربية تتأثر كثيرًا بالتراتب العمري[٥٠] بمعنى أن الشخص الأكبر سنًا، وهو عادة مايكون الأب أو من حلَّ محله، هو الشخص الذي يتمتع بالمكانة والنفوذ داخل أسرته، أما الأبناء فهم الأتباع، ومن الواجب عليهم أن يقدموا فروض الطاعة والولاء له، فهو المتخذ الأول للقرارات، وهو الخبير الأول والناصح والموجه والمرشد داخل الأسرة، بيد أن هذه الهرمية أخذت تضعف في الأسرة العربية إثر الأزمات الاقتصادية والمجتمعية المتلاحمة.

إذا نحن عدنا إلى الأسباب التي أدت إلى ضعف هرمية السلطة داخل الأسرة وجدنا أن العامل الاقتصادي له الإسهام الرئيس في إضعافها؛ فالأب كما قلنا: هو الشخص المهيمن في أسرته، وهو الناصح والموجه، وهو -علاوة على ذلك- الشخص الممول لأسرته ماديًّا، وهو الذي يتدبر سبل المعيشة مادام حيًّا، غير أن عُسر الأحوال الاقتصادية، وما ترتب عليها من تصاعد في

الأسعار قد أثر ذلك على دخله، ولم يعد بالإمكان تدبير المعيشة لأفراد أسرته مما أدى إلى بيع الممتلكات الشخصية والأسرية بأثمانٍ لم تمكنه من الصمود إلا قليلًا، وكان لزامًا عليه أن يلجأ إلى تشغيل بعض الأبناء في أعمال هامشية تساعده على سد بعض الاحتياجات الأسرية.

وعند انخراط هؤلاء الأبناء بسوق العمل واكتساب مهارات التعامل معه، توسع هؤلاء فأصبح ربحهم وفيرًا؛ مما أدَّى إلى الإسهام في ميزانية الأسرة بنسبة كبيرة جدًّا تفوق نسبة الأب، وكانت عاقبة ذلك أن سلطة الأب قد ضعفت في فرض هيمنته على الأبناء، إذ لم يتمكن من فرض سلطته سواء بالتوجيه والإرشاد، أو بالإرغام؛ وذلك لتعديل سلوكهم في حال ارتكابهم مخالفات قانونية، أو اجتماعية وأثر الأوضاع المعيشية المتدهورة التي مرَّت بها الأسرة العربية، قد أدت إلى اضطراب هرمية السلطة، وهنا تكمن الخطورة، ويمكن تشخيص بعض ملامح هذه الخطورة على النحو الأتي:

أ- إن إضعاف هرمية السلطة داخل الأسرة، ستزيد من حالات المخالفة للمعايير الاجتماعية، وهذا يعني أن الأب سوف لا يؤدي دور الرقيب كما كان في السابق في رصد حالات المخالفة التي يلاحظها في سلوك أبنائه، مما يعني أن المجتمع قد فقد إحدى أساليب الضبط الاجتماعي السائدة فيه.

ب- وقد يترتب على إضعاف هرمية السلطة، ضعف العلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد الأسرة الواحدة، ذلك أن الأب هو الذي يؤدي الدور الفاعل في تقوية العلاقات بين أفراد أسرته في حالات فتورها، أو تأزمها، فيعمد إلى حث هذا الطرف أو ذاك إلى تخفيف الغلواء والتسامح، أو تقديم الإسناد الاجتماعي في الحالات التي كون فيها أحد الأطراف بحاجة إلى الإسناد[٥١].

١٤- تأنيث الأسرة

لقد أخذت الأسرة تعاني في بعض البلاد العربية من الغياب المستمر للرجل، ولا سيما الرجل الزوج والمدبر لشئونها والحقيقة أن غياب الرجل عن أسرته يرجع إلى سببين اثنين هما:

أولا: ظروف الحرب.

ثانيا: الضائقة الاقتصادية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالسبب الأول، نقول: إن الحروب، أو عمليات الاقتتال الداخلي التي شهدتها بعض البلاد العربية، قد أدت إلى فقدان الكثير من الذكور انطلاقا من أن العمليات العسكرية، أو القتال المسلح لَّما يزل نشاطًا ذكوريًّا، فمن الطبيعي والحال هذه أن يفقد المجتمع نسبة من ذكوره، ومن ثَمَّ يغدو منطقيًّا جراء هذه الوفيات أن يتخلخل الهرم الجنسي للسكان، وما يهمنا هنا أن الحرب قد تؤدي إلى فقدان الكثير من الذكور، وربما تكون الغالبية منهم أرباب أسر، وفقدان رب الأسرة يعني -بين ما يعني- أن الأسرة قد فقدت معيلها أو المدبر لشئونها، وبذلك اختلت الأركان التي تستند إليها الأسرة.

أما بصدد السبب الثاني المتعلق بالضائقة الاقتصادية، فيمكن القول: إن الضائقة الاقتصادية التي عانت منها بعض البلاد العربية، قد دفعت برب الأسرة إلى الهجرة إلى بلاد أخرى، لتحسين أحواله المعيشية، وبذلك أخذت الأسرة تعاني من غيابه، مما جعل الزوجة تتحمل لوحدها الأعباء المترتبة على غيابه هذا وأداء بعض التزاماته تجاه الأسرة.

وتأسيسًا على ما سبق يمكن القول: إن الأسرة في بعض البلاد العربية بدأت تشهد حالة تأنيث، أو ما يطلع عليه بـ (تأنيث الأسرة) والمقصود بتأنيث الأسرة هنا أن المرأة هي التي تتولى الإشراف على الأسرة، وعلى شئونها إلى جانب أداء وظيفة التوجيه والإرشاد وضمان سبل العيش، لحين عودة الرجل.

إن دراسات من هذا القبيل، كشفت بالرغم من قلة البيانات أن (١٠٪) من إجمالي أسر العينة المبحوثة في مدينة القاهرة، وبيروت، تتولى المرأة مسئولية رب الأسرة، وفي مدينة عمان بلغت هذه النسبة (٨٪) [٥٢] وهذا يدل دلالة قاطعة على أن ظاهرة تأنيث الأسرة، قد أخذت بالانتشار، ونتوقع في سنوات لاحقة أن تشيع في مدن عربية أخرى، وربما بنسب أعلى من تلك انسب التي ذكرناها.

لقد نجم عن غياب رب الأسرة فترة طويلة بعض الآثار النفسية لعل من أهمها:

أ- أن غياب الرجل عن أسرته فترة طويلة قد غدا شخصًا هامشيًّا أي لم يعد شخصًا مهمًّا وكانت عاقبة ذلك أن الخلافات قد كثرت عند عودته سواء مع الأبناء، أو مع الزوجة، بسبب أن التصرفات الصادرة عن الزوجة أو عن الأبناء لم تكن متطابقة مع توجهاته الشخصية [٥٣]؛ لذا فإن حضوره بين أفراد أسرته مجددًا، قد أفضى إلى حالة من عدم الانسجام.

ب- لقد أخذت الزوجة تعاني من التوتر النفسي جرَّاء غياب زوجها عنها فترة طويلة، ولعل ذلك يرجع إلى عدم إشباعها لحاجاتها الجنسية، وشعورها بالوحدة، وفقدان السند العاطفي، تلك الأسباب ربما تكون مسئولة عن استثارة التوتر لديها.

جـ- إن الزوجة أخذت تؤدي أدوارًا ذكرية جراء غياب رب الأسرة من هذه الأدوار: التغيب المستمر عن الأسرة؛ بهدف سد احتياجاتها والإسهام الفاعل في الإنفاق ومعاقبة الأبناء الذين يحاولون خرق القواعد الخلقية العامة[٥٤] ومتابعة الأبناء في مدارسهم وإنجاز المعاملات في الدوائر والمؤسسات الحكومية وكثير من هذا القبيل.

إن أداء مثل هذه الأدوار الذكرية ربما يضعف لديها الإحساس بالأنوثة، ولعل الأهم من ذلك أن عودة زوجها إليها، إذا كان غائبًا، أو زواجها من شخص آخر إذا كان زوجها متوفى، قد يصعب عليها التوافق للتراتبية الجديدة، بعد أن كانت الآمرة الناهية والمسيطرة على شئون أسرتها.

وإذن يصعب عليها تقبل الوضع الأسري الجديد، إذ يشاركها شخص آخر قراراتها إذا لم يصادرها كلها، ويجعلها شخصًا هامشيًّا.

د- تشير الدراسات التي أجريت على الأطفال الجانحين أن الجنوح يشيع بين الأطفال الذين غاب عنهم آباؤهم [٥٥] مقارنة بأقرانهم.

من الواضح أن غياب الأب عن الطفل، يعني غياب النموذج الذي ينمذج سلوكه، وفقًا له، ولما كان النموذج غائبًا، ولم يكن ثمة بديل في حياته يحل محله، فإن الطفل سيشكل سلوكه في الواقع استنادًا إلى النماذج الموجودة في محيطه الاجتماعي، ولا سيما إذا كانت هذه النماذج منحرفة، فضلًا عن أن الأم لم تعد من النوع المكترث بإيجاد النموذج المناسب له، لذا يصبح من السهل على المثل الجانحة أن تجتذبه إليها.

هـ- لقد أحدثت هجرة رب الأسرة إلى الخارج، تفككًا أسريًّا[٥٦] إذ تمثل هذا التفكك بوجود خلافات بين الزوجين: ومبعث هذه الخلافات، هو التغيير الحاصل في ذوق الزوج، أو تغيير أنماطه الاستهلاكية، أو الزواج من امرأة أخرى بعد أن أصبحت أحواله الاقتصادية ميسورة، كذلك وجد أن الأبناء قد ضعفت التزاماتهم الاجتماعية، أو الخلفية، فضلًا عن الخروج المتكرر على سلطة الوالدين.

رابعًا: المناخ السياسي

إن المتتبع للحياة السياسية في المجتمع العربي، يجد أنها تحفل بالتسلط

والقهر، ويمكننا أن نتلمس التسلط والقهر بعديد من المظاهر السلوكية الدالة، لعل من أهمها: غياب الحرية السياسية، ويمكن النظر إلى غياب الحرية السياسية، بسعي النخب الحاكمة بعدم السماح للأفراد بالتعبير عن آرائهم، ولا سيما السياسية منها.

وكذلك عدم السماح لهم بتوجيه النقد إلى أجهزتها، ومؤسساتها في حال ارتكابها الأخطاء، ومن المظاهر السلوكية الدالة على قهر الحياة السياسية أن أغلب القرارات المصيرية التي تتخذها أنظمة الحكم، لا تعبر في الواقع عن مصالح الأفراد، بل تعبر عن مصلحة النظام السياسي وحده فحسب.

كما يلاحظ على قهر الحياة السياسية في المجتمع العربي أن مراكز القوة والنفوذ توزع عادة على الخلصاء والمقربين، بهدف حماية النظام السياسي من المغامرين، أو من المعارضة، كذلك يلاحظ أيضًا أن أنظمة الحكم، تمنع التعددية الحزبية؛ لأن إتاحة المجال للأحزاب السياسية من أيديولوجيات مختلفة سيؤدي إلى تثقيف عامة الناس بحقوقها السياسية، وهذا سيؤدي بدوره إلى مطالبتها مستقبلًا بضرورة مراعاة تلك الحقوق وإن لم تجد المطالبة نفعًا فقد تتخذ من الهياج الجمعي وسيلة للتعبير عن رفضها واحتجاجها.

تلك الأسباب هي التي تمنعها من ذيوع التعددية الحزبية في المجتمع، وبهدف تخفيف وطأة القهر، لجأت أنظمة الحكم إلى بعض الأساليب التي من شأنها أن تخوف من القهر بطريقة غير مباشرة، وفي الوقت نفسه تعد تنفيسًا عما كبت في وقت مضى، ومن هذه الأساليب: إشاعة ثقافة تلفزيونية تتسم بالعهر والإباحية وأحيانًا خروجًا على المألوف، أو خروجًا على ما درج عليه الأفراد، وذلك بتلهية بعض الفئات الاجتماعية ولا سيما الشباب منهم بقصد القضاء على وقت الفراغ لديهم.

ولعل الأهم من ذلك هو تقديم دراما تلفزيونية تعج بمشاهد عهر وإباحية ستفضي إلى جذب عدد أكبر من هؤلاء الذين يعانون الكبت والحرمان إلى حيث يكون التلفزيون.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن جذب عدد أكبر من الأفراد إلى موقع التلفزيون يراد منه في حقيقة الأمر، إفراغ الأماكن من الأفراد، تلك الأماكن التي يحتمل أن يحدث فيها هياج جمعي، ومن الطبيعي أن مشاهدة مثل هذه البرامج ستعمد إلى خفض التوتر، ومن ثَمَّ بلوغ حالة من الاسترخاء لدى هؤلاء طوال مدة المشاهدة، وربما تجد بعض أنظمة الحكم في التقليعات التي تأتي بها الموضة fashion مما يحقق لها أهدافها، وذلك بتخفيف القيود على هذه التقليعات؛ ليتسنى لها نشرها وذيوعها بين صفوف الشباب، ومن ثَمَّ تلهيتهم بهذه التقليعة أو تلك؛ وهذا بدوره سيشغلهم بقضايا غير جوهرية بالأساس، أو هي لا تمت للنظام السياسي بصلة.

خامسا: إن الشخصية العربية تستند إلى جملة من الأطر الحضارية، أو المرجعية، حالها حال الشخصيات البشرية الأخرى، تلك الأطر تسهم بدرجة معينة في تشكيلها وقولبتها بنمط معين، ويمكن تلخيص هذه الأطر بالآتي:

١- التوجه الديني.
٢- النزعة للمرغوبية الاجتماعية والتمركز الجماعي.
٣- الجنس، وما يرتبط به من محظورات.
٤- الضبط الخارجي [٥٧].

لو تأملنا في هذه الأطر سنجد أن لها تأثيرًا فعَّالًا في عملية ضبط سلوك الفرد، فالعامل الديني، يسهم بدرجة كبيرة في ضبط السلوك، وهذا يعود في الواقع إلى أن الفرد العربي، يسعى في أغلب الأحيان إلى أن يجعل سلوكه متسقًا

مع التعاليم الدينية، خشية العقاب الأخروي أولًا، ومحاولة منه لالتماس المزيد من الثواب في الدنيا ثانيًا.

إذ نحن أجرينا مسحًا سريعًا للخطاب اليومي المتداول بين الأفراد، نجده ينطوي على إشارات، أو ألفاظ تحمل معاني، أو دلالات دينية وإن دلَّ ذلك على شيء إنما يدل أن الدين يعد أحد المنظومات المرجعية للشخصية العربية.

وأما العامل الثاني: فهو يركز على أن الفرد العربي يحاول أن يعطي فكرة إيجابية عن نفسه، أو يحاول أن يظهر بالمظهر المقبول اجتماعيًّا، وعلى ذلك فهو ينشغل بالانطباعات التي يكونها الناس عنه، تلك الانطباعات التي يترتب عليها الإحساس بالقبول، أو النبذ الاجتماعي، كما أن الفرد العربي متمركز حول الجماعة التي ينتمي إليها، وهي أحد الصفات التي يتصف بها، فهو يكنُّ ولاءً للعشيرة، أو القبيلة، أو الأسرة، أو الجماعة الأثنية التي ينتمي إليها، لذا عدت الجماعة التي ينتمي إليها واحدة من المنظومات المرجعية للشخصية العربية.

وأما العامل الثالث: إذ يركز على مقولة إن الجنس بالنسبة للفرد العربي يرتبط بعديد من الدلالات، من أهمها:

أ- أن فكرة العربي عن الجنس تعني تجنب الاتصال الجنسي مع المحارم انطلاقًا من أن الخطاب الديني يحض الأفراد على تجنب الاتصال مع المحارم، لما لهذا الاتصال من عواقب وخيمة، إذ سيتعرض الفاعل إلى عذاب سعير نتيجة انتهاكه لقاعدة التحريم.

ب- أن الحديث عن الجنس بوصفه خبرة يلتمس منها الفرد اللذة والمتعة يحظى بقبول ضعيف بين الأفراد، وذلك يرجع أساسًا، إلى أن الحديث فيه والخوض في تفاصيله، يؤدي إلى خدش الحياء الاجتماعي؛ لذا نرى أن الفرد

الذي يروم الحديث عن الجنس إنما يلجأ في العادة إلى الحديث الذي ينطوي على حذرٍ أواستعمال ألفاظ فيها بعض الغموض مفضلًا عليها الألفاظ الصريحة بعض الشيء.

إن كل هذا يدل دلالة قاطعة، على أن الفرد العربي يعطي أهمية كبيرة للتحريم الجنسي.

جـ- ومما له دلالة في هذا الصدد أن علاقاتنا الاجتماعية تتأثر هي الأخرى بعامل الجنس، فالذكر عادة ما يتصف بصور نمطية تنطوي على الشجاعة والصبر، وتحمل الأعباء والصمود للمكاره، والأنثى تتصف هي الأخرى بصور نمطية من قبيل: الرقة والحنان، ورعاية الأطفال، وتدبير المنزل.

واستنادًا إلى ذلك عدت العلاقات بين الأفراد من كلا الجنسين مشروطة بالصور النمطية، فالذكر يقدم العون والإسناد والحماية للأنثى، والأنثى ينمط سلوكها منذ نعومة أظفارها على طلب العون والمساعدة من الذكر؛ وبذلك يصبح الذكر الطرف الأقوى والأصلح والأنثى تصبح الطرف الأضعف فإذا استشاط الذكر غضبًا على سبيل المثال، فإنه يفرغ انفعالاته الحبيسة على الطرف الأضعف (الأنثى) سواء كانت أختًا أو زوجة؛ وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن الثقافة السائدة هي التي منحته هذا الحق، بدليل أنها تسمح للذكر بتفريغ انفعالاته المكبوتة من خلال الأنثى، ولا سيما تلك التي تَمُتُّ له بصلة كما أسلفنا.

وعلى ذلك فإن الأفراد في المجتمع العربي (أشرطوا) منذ نعومة أظفارهم على الأدوار الجنسية المحددة لكل منهم، وكانت النتيجة المتوقعة لهذا الأشراط أنهم أخذوا يتحسسون المسافات Spaces الفاصلة بينهم عندما يلتقون أزواجًا، ولا سيما إذا كانوا من جنس مختلف، إذ لوحظ أن الذكر عندما يلتقي بأنثى في مواقف تقتضي التحاور أو الجلوس تكون هناك مسافات منظورة بينهما إذ يراعي كلٌ منهما المسافة الفاصلة.

بينما الأمر جد مختلف مع الأزواج من الجنس نفسه، فالمسافة بين الذكر والذكر تكاد تكون غير منظورة، لاسيما إذا كانت العلاقة بينهما وثيقة فقد تصل إلى حد شم رائحة الفم، وكذا الحال يحصل مع زوج أنثى أنثى إذ تصبح المسافة غير منظورة أو تكاد تختفي تمامًا، وذلك يحصل بفعل المودة والألفة بين الأزواج المتماثلة في الجنس.

وأما العامل الأخير: فيركز على وجهة التحكم أو الضبط في السلوك معروف أن مواقع الضبط، أو التحكم في السلوك تنقسم إلى نوعين:

فأما الأول: فيعرف بمركز السيطرة الداخلي Locus of internal control وهذا النوع يركز على أن موقع التحكم، أو الضبط يكون في العادة من داخل الفرد نفسه، أي إن الفرد يتحكم بسلوكه استنادًا إلى قدراته وسماته.

وأما الثاني: فيعرف بمركز السيطرة الخارجي Locus of external control إذ يركز هذا النوع على أن موقع الضبط أو التحكم في السلوك يتم بفعل قوى خارجية لا علاقة لها بقدرات الفرد أو سماته؛ بل هي قوى من قبيل تأثيرات الآخرين، أو الحظ، أو المصادفة، تلك القوى هي التي تتحكم بسلوك الفرد.

إذا نحن عدنا إلى موقع الضبط السائد في سلوك الفرد العربي، نجد أنه يميل في أغلب الأحيان إلى التحكم الخارجي، وهذا يعني أن الفرد يعتقد أن سلوكه يضبط استنادًا إلى تأثيرات الآخرين التي نعني بها هنا السلطة وما يرتبط بها من رموز وعلى ذلك فإن وجود السلطة، وتهديده بالعقاب في حال خرقه للقانون، أو الاعتداء على الغير، سيؤدي إلى التزامه بالقواعد الخلقية العامة، وسيكون بمأمن من المساءلة، أو الملاحقة إن أظهر التزامًا بهذه القواعد، وبموجب ذلك نُظِّمت العلاقات بين الأفراد، وحددت الحقوق والواجبات، وتبعًا لذلك عُدَّ الضبط الخارجي إحدى المنظومات المرجعية للشخصية العربية.

الخصائص العامة للشخصية العربية

بعد استعراض الظروف التي تشكلت بها الشخصية العربية، يمكننا أن نسرد الخصائص العامة لهذه الشخصية، على أن هذه الخصائص تتدرج على متصل من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أي من الطرف الأكثر إيجابية إلى الطرف الأكثر سلبية.

١- العقلانية – اللاعقلانية.
٢- التصلب – المرونة.
٣- التسلطية – الخضوع.
٤- الانبساط – الانطواء.
٥- العصابية – السواء.
٦- الذهانية – السواء.
٧- المشاركة الاجتماعية – ضعف المشاركة الاجتماعية.
٨- الثقة بالنفس – ضعف الثقة بالنفس.
٩- القدرة على التخطيط والتنظيم – ضعف القدرة على التخطيط والتنظيم.
١٠- مركز السيطرة الداخلي – مركز السيطرة الخارجي.
١١- الاستقلالية في اتخاذ القرارات – الاتكالية على الغير في اتخاذ القرارات.
١٢- الاندفاع – التأمل (التروي).
١٣- التعصب – التسامح.
١٤- الثقة بالآخرين – الشك والريبة في الآخرين.
١٥- الجرأة والإقدام – الإحجام.
١٦- الإنجاز – ضعف الإنجاز.
١٧- الميل إلى الاستعراض – ضعف الميل إلى الاستعراض.

١٨- الضمير الحي – الميل للمساومة، أو التحايل.
١٩- القدرة على احتمال الضغوط – ضعف القدرة على احتمال الضغوط.
٢٠- الميل نحو الجنس الآخر – ضعف الميل نحو الجنس الآخر.
٢١- القدرة على الإفصاح عن المشاعر – ضعف القدرة على الإفصاح عن المشاعر.
٢٢- القدرة على الإنصات إلى الآخرين – ضعف القدرة على الإنصات إلى الآخرين.
٢٣- الشجاعة – الجبن.
٢٤- النفعية – أقل نفعية.
٢٥- الفعالية والنشاط – أقل فعالية، ونشاطًا.
٢٦- الطموح – أقل طموحًا.
٢٧- ضبط النفس – التهور.
٢٨- التعاون – ضعف التعاون.
٢٩- الولاء والإخلاص – أقل ولاءً وإخلاصًا.
٣٠- البحث عن المكانة الاجتماعية – أقل بحثًا عن المكانة الاجتماعية.
٣١- عملي – خيالي.
٣٢- الكرم – البخل.
٣٣- السعادة – الحزن.

إن هذه الخصائص تشكلت إثر الظروف التي مرَّت بها الشخصية العربية، ونستطيع القول: إن بعض الأفراد يتمتعون بخصائص الطرف الأول من المتصل، بينما يتمتع آخرون بخصائص الطرف الثاني من المتصل وأن ثمة فريقًا ثالثًا، من الأفراد يتمتع بخليط من خصائص الطرف الأول والطرف الثاني، أي الخصائص التي تتدرج على طول المتصل، وذلك هو منطق توزيع الظواهر النفسية بين الأفراد، وما يهمنا هنا هو التمركز على خصائص الشخصية

المتوجهة نحو الإنجاز.

إذا نحن بحثنا عن الخصائص الشخصية التي ترتبط عادة بالإنجاز وجدنا، الخصائص الآتية:

١ - التوجهات القيمية.
٢ - إشباع الحاجات.
٣- مقاومة الإغراء.
٤ - الحراك الاجتماعي.
٥ - الاهتمام بالامتياز.
٦ -الحرص على الوقت.

ومن أجل إيضاح هذه الخصائص، ومدى صلتها بالإنجاز، سنفصل القول فيها على النحو الآتي:

١ - التوجهات القيمية

معروف أن التوجهات القيمية هي نتاج مجمل الأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والفكرية في ثقافة ما، أو بمعنى آخر هي انعكاس للثقافة السائدة ينبغي دراستها، وتحليلها؛ ليتسنى بعد ذلك تحديد الفلسفة العامة للمجتمع [٥٨].

وهذا سيفضي إلى معرفة الأنماط السلوكية المقبولة، وغير المقبولة على ضوء المعايير التي يقرها المجتمع [٥٩].

واضح أن الثقافة السائدة تعمد في الواقع إلى إبراز مجموعة من التوجهات القيمية، وعدم إبرازها لتوجهات قيمية أخرى، فالأمر إذن يعتمد على طبيعة الثقافة السائدة، وعلى ذلك، نقول:

إن الثقافة السائدة التي تدعو إلى الإنجاز والتطلع إلى المستقبل والى ضرورة الانسجام مع الطبيعة وإلى أن تكون علاقة الإنسان علاقة تعاونية؛ فمن المؤكد أن تشيع توجهات قيمية تؤكد الإنجاز والتباري من أجل بلوغ التميز، وحب الخير والأمان، والإخلاص، وخدمة المجتمع.

وعلى خلاف ذلك تشيع توجهات قيمية تؤكد اللاإنجاز، وغياب التباري لبلوغ حالة التمييز إلى جانب غياب الإحسان، وحب الخير، وشيوع الأنانية، وغياب الإيثار إذا كانت الثقافة السائدة تنبذ الإنجاز وتحتقره وتدعو إلى التطلع إلى الماضي والتغني بأمجاده وأيامه، كما تدعو إلى الخضوع للطبيعة وإلى تنمية العدوان لدى الأفراد.

ومن ذلك يتضح أن إشاعة توجهات قيمية معينة، يعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة الثقافة السائدة.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف تسهم التوجهات القيمية في تنمية الإنجاز لدى الأفراد؟

بقصد تكوين إجابة واضحة عن هذا السؤال، من الضروري معرفة التوجهات القيمية السائدة في مجتمع ما؛ ليتسنى لنا بعد ذلك تحديد الإنجاز على وجه الدقة في التوجهات القيمية الواردة.

إحدى وجهات النظر التي يحيلنا إليها سويف ١٩٨٥ أن ثمة توجهات قيمية تكاد تشيع في كل مجتمع بشري وجهة النظر هذه ترى أن الثقافة السائدة تؤثر في شخصية الأفراد من خلال محورين اثنين:

المحور الأول: يمتد من الإنجاز إلى الفشل.
المحور الثاني: يمتد من التقبل إلى الرفض [٦٠].

إذا نحن أمعنا النظر في وجهة النظر هذه وجدنا أنها تشتمل على أربعة أنواع من التوجهات القيمية.

النوع الأول: إنجاز – تقبل.
النوع الثاني: إنجاز – رفض.
النوع الثالث: فشل – تقبل.
النوع الرابع: فشل – رفض [٦١].

ولإيضاح هذه الأنواع الأربعة، نقول: إن **النوع الأول**، يجمع بين قيم الإنجاز، وكون الفرد متقبل للثقافة التي يعيش بين ظهرانيها، وإذن فإن الأفراد من هذا النوع هم منجزون ومتقبلون للظروف السائدة في المجتمع.

والنوع الثاني: يجمع بين قيم الإنجاز، وكون الفرد رافضًا للثقافة السائدة، وهذا يعني أن الأفراد من هذا النوع هم منجزون بيد أنهم رافضون للظروف السائدة في المجتمع.

والنوع الثالث: يجمع بين الفشل في الإنجاز، وتقبل الفرد للثقافة السائدة، وهذا معناه أن الأفراد من هذا النوع، هم فاشلون من حيث الإنجاز، أو أن توجهاتهم تخلو من الإنجاز، بيد أنهم متقبلون للظروف السائدة في المجتمع.

والنوع الرابع: يجمع بين الفشل في الإنجاز، ورفض لكل المعايير السائدة في الثقافة، وهو يعني أن الأفراد من هذا النوع، هم فاشلون من حيث الإنجاز وهم رافضون للظروف السائدة ف المجتمع.

عود على بدء؛ أي نوع من هذه التوجهات القيمية يسهم في تنمية الإنجاز لدى الأفراد؟

إذا نحن عدنا إلى الأنواع الأربعة للتوجهات القيمية؛ وجدنا أن النوع

الأول والنوع الثاني تحديدًا، يسهمان في تنمية الإنجاز لدى الأفراد، ومعنى ذلك أن التوجهات القيمية لهذين النوعين تدعوان إلى مناصرة المجتمع بالرغم من أنهما يختلفان في تقبل الثقافة السائدة؛ ولكنهما يجتمعان في قيم الإنجاز، ومن الطبيعي أن يخلو هذان النوعان من الفشل في الإنجاز، وعلى خلاف ذلك أن النوع الثالث والنوع الرابع يوحدهما الفشل في الإنجاز، ويفرقهما تقبل الثقافة السائدة، وحقيقة الأمر أن إشاعة النوع الأول والنوع الثاني من التوجهات القيمية يجعلنا نتوقع أن يكون ثمة إنجاز لدى نسبة معينة من المجتمع.

إذا نحن حاولنا معرفة نسبة شيوع التوجهات التي تنطوي على النوعين الأول والثاني، في المجتمع العربي وجدنا أن نسبة لا يستهان بها من هؤلاء تحمل هذه التوجهات، وهذا يعني أن إشاعتها بين صفوف الأفراد سيفضي إلى مزيد من الإنجاز في المجتمع.

من ذلك يتضح أن الفرد المنجز، إما أن يكون من ذوي النوع الأول، أو أن يكون من ذوي النوع الثاني، فإن كان من أصحاب النوع الأول فذلك يعني الاطمئنان على استمرارية إنجازه بدليل أنه يجمع بين قيم الإنجاز وقيم المسئولية الوطنية وإن كان من أصحاب النوع الثاني فذلك يعني أنه منجز؛ ولكنه في لحظة ما ربما ينخفض إنجازه إلى مستويات واطئة جدًا، بدليل أنه يجمع بين قيم الإنجاز، ورفضه للظروف السائدة في المجتمع والفرد الذي يحمل مثل هذه التوجهات من القيم، لا يطمئن إلى استمرارية إنجازه.

وإذن فإن الدعوة تكون باتجاه تنمية النوع الأول، ومحاولة إضعاف الأنواع الأخرى، بهدف جعل عدد كبير من الأفراد يكتسبون خصائص شخصية مرتبطة بالإنجاز.

٢- إشباع الحاجات

من المفيد الإشارة هنا إلى أن بعض الأفراد في المجتمع العربي يعانون من عدم إشباع حاجاتهم، ولا سيما الحاجات الأساسية، وهذا بالتأكيد سيفضي إلى تدني الإنجاز، ومن ثَمَّ انحساره لديهم ذلك أن الفرد الذي يسعى إلى الإنجاز، من الضروري أن يكون قد أشبع بعض حاجاته، وليس كلها؛ ليتمكن بعد ذلك من مواصلة الإنجاز.

أما في حالة عدم تمكنه من إشباع حاجاته؛ فإنه يصعب عليه بلوغ الإنجاز المطلوب وإذا نحن بحثنا عن مسوغات العلاقة بين الإنجاز وإشباع الحاجات؛ وجدنا أن الأفراد الذين أشبعوا الحاجات الدنيا، طبقًا لنظرية الترتيب الهرمي للحاجات كانوا أميل إلى الإنجاز.

كذلك فإن الأفراد الذين أشبعوا حاجاتهم العليا إلى جانب إشباع الحاجات الدنيا، كانوا أكثر إنجازًا وإبداعًا في المجتمع والسبب الذي يجعل الأفراد الذين أشبعوا حاجاتهم الدنيا أقل إنجازًا من أولئك الذين أشبعوا حاجاتهم العليا إلى جانب إشباع الحاجات الدنيا، هو أن المجتمع الذي يعيشون فيه له علاقة بعملية إشباع الحاجات.

فلقد وجد أن المجتمعات النامية تهتم عادة بإشباع الحاجات الدنيا[٦٢] ووفقًا لهذا المنطق، تركز المجتمعات النامية على إشباع الحاجات الفسيولوجية، والأمان والسلامة أكثر من تركيزها على الحاجات العليا، بينما الأمر جد مختلف مع المجتمعات المتقدمة التي حققت مستويات عالية في التنمية البشرية، إذ إن إشباع الحاجات الدنيا أصبح من الأمور المفروغ منها فلقد قطعت شوطًا كبيرًا في إشباع الحاجات العليا.

نشير في هذا السياق، إلى أن إحدى الدراسات التي أجريت على بعض

الفئات الاجتماعية في المجتمع العراقي، قد وظفت الحاجات التي تنطوي عليها نظرية الترتيب الهرمي للحاجات، ولقد كشفت نتائج الدراسة بين ما كشفت أن الأزمة الاقتصادية قد أثرت بشكل واضح في عدم إشباع الحاجات، ومن أجل معرفة الحاجات غير المشبعة، أشارت النتائج أن هذه الحاجات، اتخذت الترتيب الآتي:

١- الحاجة إلى الأمن والسلامة.
٢- الحاجة إلى التقدير والاحترام.
٣- الحاجة إلى الحب والانتماء
٤- الحاجات الفسيولوجية.
٥- الحاجة إلى تحقيق الذات[٦٣].

إن من البين الواضح أن الحاجات الدنيا لَمَّا تزل بعد غير مشبعة، ولا سيما الحاجة إلى الأمن والسلامة، ولما كانت كذلك فمن الصعوبة بمكن مطالبة الأفراد بالإنجاز، ذلك أن الفرد لكي يكون منجزًا لا بد أن يشعر بالأمان على حياته، وعلى سلامته الشخصية وإلا سيتعرض إلى مزيد من القلق، ومعلوم أن القلق، يؤثر على العمليات العقلية العليا، إذ يكفها عن الأداء.

وبعض أنواع الإنجاز ترتبط -بطبيعة الحال- بتلك العمليات؛ بهدف إتمامها على الوجه الأكمل وأن استمرار القلق سيفضي إلى تعطيل العمليات العقلية العليا، ومن ثَمَّ إعاقة الإنجاز، وبذلك فإن الفرد الذي يعاني القلق لا يتمكن من بلوغ الإنجاز المطلوب، وعلى ذلك فإن الضرورة تقتضي أن تشبع الحاجات الدنيا؛ ليتسنى للفرد بعد ذلك بلوغ مرحلة معينة من الإنجاز.

٣- مقاومة الإغراء

إن ثمة علاقة بين الإنجاز، ومقاومة الإغراء Resistance of temptation، وتنطلق هذه العلاقة من التسليم بفكرة أن الفرد الذي يتمتع بإنجاز عالٍ قادر

على مقاومة الإغراءات التي تقدم إليه، وبخلافه، يكون الفرد غير قادر على مقاومة الإغراءات، إذا كان الإنجاز لديه منخفضًا.

نشير في هذا السياق إلى أن إحدى الدراسات كما وردت على لسان ما كليلا ند ١٩٨٠م، طبقت اختبارًا على مجموعة من الأطفال، إذ سمحت لهم باختيار بديل واحد من أصل بديلين اثنين، إذ ينطوي البديل الأول على اختيار مكافأة صغيرة، وهي عبارة عن قطعة من حلوى، والبديل الثاني ينطوي عل اختيار مكافأة كبيرة.

ولقد اشترط عند اختيار البديل الثاني أن ينتظر الطفل أسبوعًا واحدًا لتسلم المكافأة، وتبين من النتائج أن الأطفال من ذوي الإنجاز العالي، اختاروا المكافأة الكبيرة، بينما اختار الأطفال من ذوي الإنجاز الواطئ المكافأة الصغيرة[٦٤] تلك المكافأة التي يستلمونها في الحال.

إن كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن الفرد الذي يتمتع بإنجاز عال، لديه قدرة عالية على مقاومة الإغراءات، وعلى النقيض من ذلك نجد أن الفرد الذي يتمتع بإنجاز متدنٍ لديه قدرة ضعيفة على مقاومة تلك الإغراءات، ووفقًا لهذا المنطق يندر أن نجد شخصًا يتمتع بإنجازٍ عالٍ قد خرق القواعد الخُلقية العامة، أو كان ضعيفًا إزاء الإغراءات التي قدمت له في مواقف معينة.

وربما يفسر ذلك على أساس أن الإنجاز العالي ينطوي على المثابرة والجهد المتواصل؛ لبلوغ الأهداف المخطط لها؛ لذا يكون الفرد حريصًا كلَّ الحرص على تجنب المخالفات التي ربما تعيقه من بلوغ أهدافه.

بيد أن الحال مختلف تمامًا مع الفرد الذي يتمتع بإنجاز متدنٍ، إذ هو غير مكترث بالإنجاز، وليس لديه المثابرة على مواصلة أهدافه الحياتية؛ لذا يفضل الإشباع الآني على الإشباع المؤجل؛ ظنًّا منه أن الإشباع المؤجل يستغرق مدة

طويلة، ولما كان كذلك، فقد يغدو هذا النوع من الإشباع بعيد المنال، أما الإشباع الآني، فهو إشباع يكون في التو واللحظة، ومن السهولة بمكان الحصول عليه؛ لذا فهو سهل المنال.

وإذا نحن أجرينا مسحًا للأفراد الذين يتمتعون بقدرة على مقاومة الإغراء في المجتمع العربي نجد أن نسبة تصل إلى (٥٠٪) أو يزيد قليلًا تتمتع بقدرة معتدلة على مقاومة الإغراء، ونسبة قليلة جدًّا من الأفراد، تمتلك القدرة العالية على المقاومة، وهناك نسبة مماثلة لها من الأفراد لديها قدرة منخفضة على المقاومة.

وما يهمنا هنا أن الغالبية العظمى من الأفراد التي تتمتع بمستوًى معتدل من مقاومة الإغراء قد تستمر بالإنجاز؛ بيد أنها تحجم عنه عندما تكون إغراءات الموقف أقوى من إغراءات الإنجاز، عند ذاك تنصرف عنه؛ بينما الفئة التي تتمتع بقدرة عالية على مقاومة الإغراء تستمر بالإنجاز، بالرغم من الإغراءات التي تقدم إليها، إذ تفضل إغراءات الإنجاز على الإغراءات الأخرى، وبذلك تغدو مقاومة الإغراءات واحدة من خصائص الشخصية المتوجهة نحو الإنجاز.

٤- الحراك الاجتماعي

يعد الحراك الاجتماعي Social mobility أحد خصائص الشخصية المتوجهة نحو الإنجاز ونعني به العملية التي يتم بموجبها انتقال الفرد من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر والحراك على نوعين: حراك عمودي، وحراك أفقي.

فالحراك العمودي: هو ذلك الحراك الذي ينتقل فيه الفرد من مكانة أدنى إلى مكانة أعلى أو العكس، إذ ينتقل فيه الفرد من مكانة أعلى إلى مكانة أدنى،

ومعنى ذلك أن الحراك العمودي هو حراك طبقي، إذ ينتقل فيه الفرد من الطبقة الاجتماعية التي كان ينتمي إليها إلى طبقة أخرى، كأن ينتقل الفرد من الطبقة الدنيا إلى الطبقة المتوسطة، أو من الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الراقية أو العكس، إذ ينتقل الفرد من طبقته الراقية إلى الطبقة المتوسطة، أو من المتوسطة إلى الدنيا.

والحراك العمودي يكون على نوعين:

فأما الأول: فهو الحراك الصاعد.

أما الثاني: فهو الحراك النازل.

فالحراك الصاعد: هو ذلك الحراك الذي ينتقل فيه الفرد من مكانة اجتماعية أدنى إلى مكانة اجتماعية أعلى، بينما الحراك النازل على خلاف الحراك الصاعد تمامًا، فهذا النوع من الحراك ينتقل فيه الفرد من مكانة اجتماعية أعلى إلى مكانة اجتماعية أدنى هذا ما يتعلق بالحراك العمودي.

أما الحراك الأفقي: فهو ذلك الحراك الذي ينتقل فيه الفرد من مستوًى معين إلى مستوًى آخر داخل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، أي إن الحراك هنا يكون داخل الطبقة الواحدة، ولعل حال هذا الحراك، حال الحراك العمودي؛ إذ ينقسم إلى نوعين: حراك صاعد، وحراك نازل، فالحراك الصاعد: هو ذلك الحراك الذي ينتقل فيه الفرد من وضع اجتماعي أدنى إلى وضع اجتماعي أعلى داخل الطبقة الواحدة: كأن يحسن الفرد من دخله، أو ينتقل إلى منزل جديد أفضل من منزله السابق داخل منطقته السكنية، أو ينتقل من وضع الأجير في سيارة أجرة إلى وضع المالك لهذه السيارة.

والحراك النازل: هو ذلك الحراك الذي ينتقل فيه الفرد من وضع اجتماعي أعلى إلى وضع اجتماعي أدنى داخل الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، كأن

ينخفض دخله، أو مورده المادي، أو ينتقل من منزل أفضل في المنطقة السكنية التي يسكن فيها إلى منزل أدنى أو أقل جودة من المنزل السابق، أو ينتقل من وضع المالك لسيارة الأجرة إلى وضع الأجير فيها، وهكذا.

إن الحراك الاجتماعي، يتوزع على مجالات الحياة كافة، فقد نجده في الميدان السياسي، وعندئذٍ يسمى بالحراك السياسي، ونجده في الميدان التربوي وعندئذٍ يسمى بالحراك التربوي، ونجده في الميدان المهني، وعندئذ يسمى بالحراك المهني، على أن هناك مجالات أخرى للحراك الاجتماعي لا يتسع المجال هنا لتفصيل القول فيها، ونجد من الضروري التركيز على الحراك المهني لعلاقته المباشرة بموضوع خصائص الشخصية المتوجهة نحو الإنجاز.

يقصد بالحراك المهني Professional mobility: هو عملية الانتقال من وضع معين إلى وضع آخر داخل المهنة الواحدة، أو هو عملية الانتقال من مهنة معينة إلى مهنة أخرى، على أن الحراك المهني يتأثر بعدد من العوامل، لعل من أهمها: المستوى الثقافي، والظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، والنسق القيمي السائد.

إن من البين الواضح أن تحسن المستوى الثقافي للفرد، يؤدي إلى حراك أفضل، ذلك أن المستوى الثقافي يمنح الفرد المهارات التي تساعده على الحراك، فعلى سبيل المثال إن إدارة مشروعات معينة بحاجة إلى شخص يتمتع بمستوًى ثقافي معين؛ لكي يتمكن من إتقان إدارتها، ومن ثَمَّ التمكن من زيادة إنتاجيتها، وكلّ ذلك يحصل بفعل تحسن المستوى الثقافي للفرد الذي يديرها.

كما أن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع تؤثر في عملية الحراك المهني للفرد، فلقد وجد أن الأوضاع الاقتصادية المعسرة تقلل من فرص الحراك المهني، بسبب ندرة فرص العمل، ومن ثَمَّ تقليل المراكز الوظيفية التي

يحتمل أن يشغلها الفرد.

أما في الأوضاع الاقتصادية الميسرة، فإن الأمر جد مختلف ذلك أن الأوضاع الاقتصادية الميسرة تزيد من فرص الحراك المهني، وذلك بسبب كثرة فرص العمل، وهذا يؤدي في واقع الأمر إلى زيادة المراكز الوظيفية التي يحتمل أن يشغلها الفرد، كذلك وجد أن النسق القيمي السائد، يعد عاملًا مساعدًا في زيادة الحراك المهني، ذلك أن إشاعة قيم تؤكد الإخلاص في العمل وإتقانه والتنبيه إلى الأخطاء التي ترتكب أثناء عمليات الإنتاج، ومكافأة الفرد على إخلاصه فضلًا عن إضفاء هالة دينية على العمل، قد تزيد من المراكز الوظيفية التي يحتمل أن يشغلها الفرد.

وهنا نصل إلى مسألة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن العوامل المؤثرة في الحراك المهني قد يكون تأثيرها ضعيفًا في حراك الفرد في المجتمع العربي، وذلك يرجع أساسًا إلى أن حراك الفرد غَدَا متأثرًا بعوامل المحسوبية والمنسوبية، أو كون الفرد مواليًا لمتخذ القرار، أو محسوبًا عليه، بدليل أن القيادات التي تدير مؤسسات المجتمع يغلب عليها صفة عدم التحضر -إن صحَّ التعبير- إلى جانب الفترة الزمنية الطويلة المستغرقة في المركز الوظيفي، وهذا يكشف بطبيعة الحال، شيوع المحسوبية والمنسوبية، وغياب العوامل المؤثرة في الحراك المهني، على أننا لا نعدم وجود حراك مهني حقيقي يستند إلى العوامل التي أشرنا إليها ولكن في أقطار عربية قليلة، تلك الأقطار التي ترسخت فيها الديمقراطية، وحقوق المواطنة.

نخلص إلى القول: إن الحراك الاجتماعي يعد إحدى خصائص الشخصية المتوجهة نحو الإنجاز، وعلى ذلك فإن الفرد الذي يتمتع بحراك اجتماعي عالٍ؛ يتمتع بكل تأكيد بدافع عالٍ للإنجاز؛ وبذلك فإن الحراك الاجتماعي يعد أحد خصائص الفرد المنجز.

خامسا: الاهتمام بالامتياز

لقد عرف عن الأفراد الذين يتمتعون بإنجاز عالٍ أنهم يهتمون بالامتياز Excellence من أجل الامتياز ذاته، وليس لأي شيء آخر[٦٥] ومرد ذلك يعود إلى الحقيقة التي مفادها أن الامتياز يشعر الفرد المنجز بالمتعة، بالرغم من أنه لم يحقق له مردودًا ماديًّا جرَّاء تميزه، وربما يرجع الاهتمام بالامتياز إلى رغبة الفرد المنجز بالاختلاف عن غيره، ومحاولته في أن يسلك سبيلًا يختلف تمام الاختلاف عن السبيل الذي سلكه الآخرون، وبذلك فإن الرغبة في الاختلاف تعد دافعًا نفسيًّا يحث الفرد على الإنجاز، وربما يرجع الاهتمام بالامتياز أيضًا إلى الحاجة إلى الاستعراض Need of Exhibition وذلك تعبيرًا عن حاجة غير مشبعة.

إن من البين الواضح أن الاهتمام بالامتياز، يعد من خصائص شخصية الفرد المنجز، تلك الخاصية التي لم تترسخ بعد في المجتمع العربي، وذلك يرجع أساسًا إلى غلبة ظروف العسر الاقتصادي، فضلًا عن إشاعة القهر، وغياب الاهتمام بإنسانية الفرد؛ وهو الأمر الذي جعل الفرد يتطلع إلى الامتياز؛ لتحقيق بعض المنافع المادية، وليس لإشباع حاجة نفسية، أو رغبة منه في استقصاء الغامض من الأمور والحقيقة أن الفرد ما أن يحصل على هذه المنافع، حتى يقل إنتاجه إذا لم يحجم عنه تمامًا.

وإذن فإن الأمر يعتمد على المنافع المترتبة على الامتياز، فكلما جاد الامتياز على صاحبه بالمنافع المادية، زاد التطلع إلى المزيد كلَّما قلت المنافع المتحققة جراء الامتياز تضاءل التطلع إلى بلوغه.

إن مما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد أن هذه الخاصية من الشخصية على أهميتها تجعلنا نوصي بضرورة التنبيه إليها سواء في مقررات الدراسة، وعلى مستوى المراحل الدراسية كافة أو في وسائل الاتصال الجمعية، لتثقيف الأفراد

بضرورة استدخالها إلى النسق القيمي، أو جعلها تنتظم ضمن خصائص الشخصية، وذلك من خلال أساليب التنشئة الوالدية.

سادسا: الحرص على الوقت

بات واضحًا أن استثمار الوقت ومن ثَمَّ حسن التعامل معه بطريقة عقلانية، يشير إلى مستوًى من التحضر الذي بلغه المجتمع انطلاقًا من الفكرة القائلة: إن الوقت يعد قيمة إن لم يستثمر بشكل عقلاني، ستكون النتيجة المتوقعة ضياع الكثير من فرص التقدم.

وليس من الغريب أن يشدد الباحثون على ضرورة جعل الوقت أحد خصائص الفرد المنجز، ذلك أن الإنجاز لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الوقت، وكذلك لا يمكن أن يعزل الوقت عن الإنجاز، إذ إن كلًّا منهما يسيران باتجاه واحد، وعلى ذلك يعد الوقت ضرورة لازمة للإنجاز.

نشير في هذا السياق إلى أن ماكليلاند توصل في الدراسات التي أجراها في هذا الصدد إلى أن الأفراد الذين يتمتعون بإنجاز عالٍ كانوا يشعرون أن الوقت يمر عليهم سريعًا؛ لذا فإنهم لا يضيعون منه شيئًا[٦٦] وأنهم يستثمرونه بطريقة عقلانية، تفضي إلى تحقيق ما يصبون إليه، وخلاف ذلك وصف الأفراد من ذوي الإنجاز الواطئ أن الوقت عقيم، وكذلك حزين، وبارد[٦٧] وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن الوقت ضرورة لازمة للإنجاز.

وإذا نحن حاولنا أن نتتبع درجة انتشار هذه الخاصية بين الأفراد في المجتمع العربي وجدنا أن درجة انتشارها يكاد يكون ضعيفًا؛ بسبب أن قنوات التنشئة الاجتماعية إلى جانب ظروف التعلم الحادثة في البيئة، لا تحسن التعامل مع الوقت، وكذلك لا تحسن استثماره، ومن هنا غدت مقادير الوقت كلُّها سواء، وأن ثمة شواهد واقعية تؤكد صحة ما ذهبنا إليه، فالأمثال الشعبية التي

تتردد على ألسنة الناس تنعت الفرد الذي يحسن استخدام الوقت بالعجول والمتسرع، في حين نجد أمثالًا أخرى تحث الفرد على الاستثمار الأمثل للوقت؛ لأن (الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك).

إن التناقض الوارد في الأمثال الشعبية إلى جانب تناقض الأحاديث الدائرة بين الناس لم ترسخ بطبيعة الحال مسألة الاهتمام بالوقت، وحسن التعامل معه.

وإذن، لا بد من الاهتمام بالوقت وإعطاء الأولية له، سواء في ميدان التفاعل الاجتماعي، أو في ميدان الدراسة، أو في ميدان العمل، إذا أريد إعداد الأفراد لتحقيق مقولة المجتمع المنجز.

ملخص

نخلص إلى القول: إن الفرد المنجز يتمتع بعدد من خصائص الشخصية ولعل من أهمها: أنه يتمتع بتوجهات قيمية تؤكد الإنجاز، كما يتمتع بإشباع لحاجاته ولا سيما الرئيسة منها؛ كذلك يتمتع بقدرة عالية على مقاومة الإغراءات في المواقف التي تستدعي فيها إظهار المقاومة.

بمعنى آخر: إن الفرد المنجز لديه قدرة على تأجيل إشباع حاجاته الآنية، ووجد أيضًا أن الفرد المنجز يتمتع بحراك صاعد، واهتمام بالامتياز، وحرص على الوقت، ولقد وجدنا أن هذه الخصائص يتصف بها الفرد في المجتمع العربي على العموم، بيد أنها لم تبرز بشكل واضح؛ ولعل ذلك يعود إلى الظروف الاجتماعية- الاقتصادية التي عاش في كنفها تلك الظروف التي حالت دون ظهورها بشكل واضح وجلي.

وقد أبرزت في الوقت نفسه خصائص أخرى لا علاقة لها بالإنجاز؛ ولكي تظهر هذه الخصائص بشكل واضح؛ ينبغي أن تكون هناك بيئة مشجعة للإنجاز، تلك البيئة التي تتوافر فيها المنبهات التي تستثير الإنجاز لدى

الأفراد، وهذا يستلزم بطبيعة الحال، إعادة النظر في الخطاب السائد في قنوات التنشئة الاجتماعية مما يعني إجرائيًّا إجراء عملية تقويم للخطاب؛ ليتسنى لنا بعد ذلك إصدار حكمًا معينًا عن مستوى الإنجاز.

والفصل الثالث سيتركز الحديث فيه حول هذا الخطاب الذي أطلقنا عليه محددات الإنجاز.

الهوامـــش

(١) السيد ياسين: الشخصية العربية: النسق الرئيس، والأنساق الفرعية: ملاحظات، أولية المستقبل العربي العدد ٣، أيلول، ١٩٧٨، ص ١٤٥.

(٢) فاليري ليبين، مذهب التحليل النفسي، وفلسفة الفرويدية الجديدة، ط ١.
(بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٤) ص ١٨٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(٤) دوان شتلز. نظريات الشخصية، ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٦) أريك فروم الإنسان بين الجوهر والمنظر، ترجمة سعد زهران
(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩) ص ١٤١.

(٧) المصدر نفسه ص ٨٦.

(٨) موفق الحمداني، دراسات في علم النفس من الأقطار الاشتراكية.
(بغداد: دار الحرية للطباعة ١٩٧١) ص ٣٩.

(٩) د. باساغانا، مبادئ في علم النفس الاجتماعي، ترجمة بو عبد الله غلام الله.
(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٨٣) ص ٢١٣.

(١٠) سليمان الخضري الشيخ: المدخل الاجتماعي التاريخي في الدراسات النفسية.
(القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات النفسية الكتاب الثاني، ١٩٧٥) ص ٣٠٦.

(١١) مصطفى حجازي التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، ط ١.
(بيروت: معهد الإنماء العربي ١٩٧٦) ص ٢٤٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

(١٣) حليم بركات المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط ٠٥
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) ص ٦٦.

(١٤) المصدر نفسه ص ٦٨.

(١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣.
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص ١٥٤-١٥٥، ١٧٨- ١٧٩.

(١٦) حليم بركات المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ص ٩٥.

(17) P.R. Amato. Helping behavior in urban and rural environments: field

studies based on ataxonomic organization of helping episodes. Journal of personality and social psychology. Vol. 45. No . 3, 1983, p. 572.

(١٨) روبرت شيالديني التأثير: وسائل الإقناع، ترجمة سعد جلال، ط ٠١
(القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٨) ص ١٤٣.

(١٩) ف. ف. كوستللو، علم الاجتماع الحضري: التمدين في الشرق الأوسط، ترجمة أبو كبر باقادر.
(بيروت: دار القلم، ١٩٨٠) ص ٩٢.

(20) M. Spencer and et al. Foundations of modem sociology. (New jersey: prentice- hall, ínc. Englewood, 1976) p. 291.

(٢١) عبد الستار.إبراهيم. أسس علم النفس.
(الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٨٧) ص ١٨٧.

(٢٢) المصدر نفسه ص ١٨٨.

(٢٣) المصدر نفسه ص ١٨٨.

(٢٤) محمود شمال حسن: وضعيات السلوك البشري أثناء وقوع الكارثة، وما بعدها الموقف الثقافي، العدد ٢٤ السنة ٤.
(تشرين الثاني – كانون الأول، ١٩٩٩)ص ٣٨.

(٢٥) هاني حوراني الفلسطيني الصغير: دراسة في رسوم أطفال النازحين الفلسطينيين، شئون فلسطينية، العدد ٦، ١٩٧٢، ص١٦٨.

(٢٦) المصدر نفسه ص ١٦٨.

(٢٧) المصدر نفسه ص ١٦٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٢٩) محمود شمال حسن: قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات، المستقبل العربي، العدد ٢٤٩ السنة ٢٢.
(تشرين الثاني – نوفمبر، ١٩٩٩) ص ٧٢.

(٣٠) محمود شمال حسن: النسق القيمي، وخطاب الأزمة الاقتصادية، المستقبل العربي السنة ٢٦ العدد ٢٩٨.
(كانون الأول – ديسمبر، ٢٠٠٣) ص ٣٦.

(٣١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، ص ١٥٧.

(٣٢) فهد ثاقب الثاقب: التحضر وأثره على البناء العائلي، وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض، وتقييم لنتائج البحوث – مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ٤، ١٩٨٦، ص ٢١٤ – ٢١٥.

(٣٣) محمود شمال حسن: سيكولوجية الفرد في المجتمع: مدخل. (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠١) ص ١٥٣ – ١٥٥.

(٣٤) أحمد جمال ظاهر: المدينة الخليجية بعد النفط: دراسة اجتماعية سياسية، مجلة الخليج العربي (البصرة) العدد ٢، ١٩٨٧، ص ٩٦.

(٣٥) أحمد زايد، نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية مع إشارة خاصة إلى مشكلة العمالة الوافدة في مجتمعات الخليج العربي المستقبل العربي السنة ١٣ العدد ١٤٦ (نيسان – إبريل، ١٩٩١) ص ١١٦.

(٣٦) محمود شمال حسن: ضغوط الحياة، ومقتضيات العصرنة، دراسات اجتماعية العدد ٦ السنة ٢، ٢٠٠، ص ٦٩ – ٧٠.

(٣٧) الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافة في مجلس، وزراء الشئون الاجتماعية العرب، مسودة التقرير الاجتماعي العربي، ١٩٩٩، ص ٩٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(٤٠) محمود شمال حسن: محرضات السلوك العدواني. شئون اجتماعية العدد ٥٩ السنة ١٥، ١٩٩٨، ص ١٢٩ – ١٣٠.

(41) E.M.Hetherington and R.D.parke. child psychology: A contemporary view point, 3 rd ed
(New York: Mcgraw-Hill book company, 1986), p. 17.

(٤٢) محمود شمال حسن: الاضطرابات النفسية والمناخ الأسري لمرتكبي جرائم القتل، مجلة آداب المستنصرية (بغداد) العدد ٣٤، ٢٠٠٠، ص ٢٤٧.

(٤٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، ص ٣١.

(٤٤) المصدر نفسه ص ٣١.

(٤٥) محمود شمال حسن: قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات، ص ٨٤.

(٤٦) إلياس سابا: مستقبل الأوضاع الاقتصادية في لبنان، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٤٣.

(كانون الثاني – يناير ١٩٩١) ص ١٠٤ – ١٠٥.

(٤٧) سافرة سعدون الدوري: التوافق الزواجي لدى المرأة العاملة، وغير العاملة: دراسة مقارنة.

(بغداد: جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٨٧) ص ١١٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ١١٩.

(٤٩) عبد الجبار توفيق البياتي، وبهاء الدين عبد الله: المنزلة الاجتماعية للمهن من وجهة نظر معلمي، ومعلمات المدارس في بغداد.

(بغداد: جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية ١٩٧٤) ص ١٣-١٦.

قاسم حسين صالح: المكانتان الاجتماعية والاقتصادية للمهن في المجتمع العراقي من وجهة نظر طلبة الجامعة –الآداب.

(بغداد) العدد ٤٢ (١٩٩٧) ص ١٨٧-١٩١.

(٥٠) قيس النوري الأسرة مشروعًا تنمويًّا.

(بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، سلسلة آفاق، ١٩٩٤) ص ١٠٨.

(٥١) حسن: النسق القيمي، وخطاب الأزمة الاقتصادية، ص ٤٣.

(٥٢) هدى زريق، وفريدريك شورتر التركيب الاجتماعي للأسر المعيشية في مدن عربية: القاهرة – بيروت – عمان.

المستقبل العربي السنة ١٣ العدد ١٤٢ (كانون الأول – ديسمبر، ١٩٩٠) ص ٦٥.

(٥٣) حسن: ضغوط الحياة، ومقتضيات العصرنة، ص ٧٠.

(٥٤) محمد أبو مندور، ومحمد حلمي نوار، وعزة تهامي البنداري: بعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهجرة الزوج على وضع الأسرة وأدوار الزوجة الريفية: دراسة ميدانية في قريتين بمحافظة الجيزة.

المستقبل العربي السنة ١١ العدد ١٢٠ (شباط – فبراير، ١٩٨٩) ص ١٢٢- ١٢٣.

(55) G.R.Mednnus. Delinguentd perception of their parents. In: G.R.Mednnus. Reading in the psychology of parent- child relations. (New York: john wiley and sons 1967), p, 258

H.B.Biller. farther absence, diverse and personality personality development. In:

M.E. Lamb (Ed). The role of father in child development. (New York: john

Wiley and Sons 1981), p. 519- 520.

(٥٦) نادر فرجاني: سعيًا وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، ط ٠١

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨) ص ١٢٤.

شهيدة الباز: المرأة العربية، ونظام القيم في الحقبة النفطية.

المستقبل العربي السنة ١١ العدد ١٢٠ (شباط – فبراير، ١٩٨٩) ص ١١٢.

(٥٧) عبد الستار إبراهيم، ورضوى إبراهيم: الحضارة والعلاج النفسي: خبرة سلوكية في إطار عربي، مجلة العلوم الاجتماعية العدد ٣، ١٩٩٦، ص ٨٧.

(٥٨) عبد اللطيف، محمد خليفة: ارتقاء القيم، دراسة نفسية.

(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ١٩٩٢) ص ١٦.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٦٠) مصطفى سويف: الحضارة والشخصية.

المجلة الاجتماعية القومية (القاهرة) العدد ٢، ١٩٨٥، ص ٢٤- ٢٥.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(62) D.M.Smith. Human geography.

(London: Edward Arnold, 1977) p. 29.

(٦٣) محمود شمال حسن: مستوى إشباع الحاجات، وفقًا لنظرية ماسلو.

العلوم التربوية والنفسية (بغداد) العدد ٣٣ (تموز، ١٩٩٩) ص ٣٥٢ – ٣٥٤.

(٦٤) ماكليلاند: مجتمع الإنجاز: الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ص ١٩٠.

(٦٥) إبراهيم زكي قشقوش: وجهة نظر حول سيكولوجية الإنتاج التنموية في مجتمعات الخليج العربي.

حولية كلية التربية (جامعة قطر). السنة ٣ العدد ٣(١٩٨٤) ص ١٤٣.

(٦٦) ماكليلاند: مجتمع الإنجاز: الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية، ص ١٨٩.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٨٩.